النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵎⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 653 | من 7 الى 13 ماي 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ازمة الرأسمالية وانعكاساتها على أوضاع الكادحين: المغرب نموذجا

09 08 07

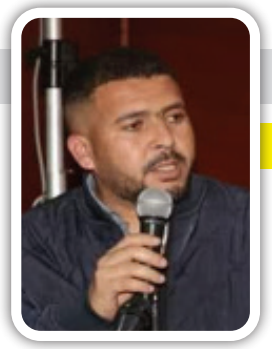

عبد النبي بوكرين:

ضيف العدد

عبد النبي بوكرين، من مدرسة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى واجهة الدفاع عن الحق في الشغل والكرامة 15

الاقتصاد العالمي في مواجهة ازمات الرأسمالية وتداعيات الحروب الامبريالية 11

عمال «المنصات والتوصيل»: الوجه البشع الجديد للاستغلال الرأسمالي 12

الصراع الفكري بين ضرورة المواجهة ودعاة الاستسلام 06

كلمة العدد:

العربدة الصهيو-امبريالية وخطر الحرب تستوجب اليقظة الشعبية لمواجهتها

الحرب هي استمرار للسياسة بالوسائل والأساليب العنيفة، وهي تعبير عن المصالح الطبقية الاقتصادية.

النظام الرأسمالي العالمي الحالي والشركات الرأسمالية الاحتكارية وصلت لذروة جشعها وتنمرها على شعوب العالم، وهي تضع على رأس قيادتها سياسيين حكام ومدراء وقادة جيوش لا وازع أخلاقي، ولا قانون دولي أو محلي، ولا سلطة مضادة حقيقية تحكمهم، فممارساتهم الفاشية تتجاوز كل الحدود وخطابهم السياسي مقزز حتى لمحيطهم.

إن الامبريالية الأمريكية تريد أن تفتح لها كل مجالات الربح والهيمنة من أسواق العالم، وفي مقدمتها الهيمنة على منابع وأسواق النفط والغاز ومصادر الطاقة واستعمالها كسلاح عقابي أو كسلاح للجم كل منافسة اقتصادية أو التحكم فيها خصوصا مع الصين وروسيا، فلا اعتراف لها بدول ولا بسيادة ولا بقانون دولي ولا بأعراف ديبلوماسية، ولا «مروءة» ولو شكلية، فالكذب والغدر والخيانة، وإهانة الحكام والشعوب والأعراق والعقائد، ونقض العهود والالتزامات والأعراف الديبلوماسية، والعبث بالخرائط والأوطان، والقيام بالتصفيات الجسدية لحكام الدول المقاومة. واستعادة الأرشيف القديم ودمجه مع الجديد للأساليب الاجرامية للمافيات والعصابات الرأسمالية الإبادية منذ عهد الإبادة الجماعية لسكان المكسيك في ق16... وتلاه التهجير القسري العنصري للأفارقة جنوب الصحراء واستعبادهم في مزارع القطن وقصب السكر منذ ق17، والحنين إلى سياسة الكوي- بوي ، ونشر العنصرية في كل مكان وأبرزها تجربة الأبارتايد في أفريقيا الجنوبية سابقا، والاستيطان ثم الابادة الصهيونية المستمرة على الشعب الفلسطيني وخاصة منذ أكتوبر 2023 ، ثم الحرب على إيران ولبنان واحتلال سوريا وتهديد الاستقرار في المنطقة وانتهاك السيادة لشعوب العالم في فنزويلا وكوبا وفي كل مكان. واستعمال الشعوذة والطقوس الدينية الظلامية في قلب البيت الأبيض/ الأسود لتبرير ضرب الشعوب والتحريض على الحروب والترويج بأن «الرب» بجانب هذه «الهمجية» وزعمائها.

كما تم إطلاق العنان لكيان عنصري استيطاني مغرق في الفاشية والعنصرية الدينية والعرقية لتقتيل الشعوب وخلط الأوراق وإركاع الأنظمة العميلة من أجل السيطرة المطلقة والشاملة والمستمرة على العالم العربي وموارده وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي، وفرض «التطبيع» و«الصهينة» و«اتفاقات أبراهام» لإركاع الأنظمة بشكل مطلق للفاشية الأمريكية والصهيونية وجعلها محميات لا أوطان مستقلة. فلا حدود لخريطة هذا الكيان الاستعماري المصطنع ولا قواعد قانونية تجري عليه فيما يتعلق بانتشار السلاح النووي، وفي المقابل لا تتعب أبواقه عن الحديث صباح مساء عن خرافة الخطر النووي الايراني لذر الرماد في العيون على إرادة إخضاع آخر مقاومة دولتية في المنطقة للمشروع الصهيوني وللغزو الأمريكي.

فالأنظمة العميلة خاضعة وخانعة وأغلبها ذليلة، ومستأسدة فقط على شعوبها.

والحكومات الأوروبية – مع استثناءات قليلة – تختلف في الأسلوب لا الجوهر مع هذه السياسات الرعناء.

وشعوبنا تعاني يوميا من تداعيات الحرب المتعددة الأوجه، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار الوقود والطاقة ومعها تعميم الغلاء على جميع المواد الأساسية وغير الأساسية، وتعيش حالة ذعر واندهاش وترقب.

أما القوى السياسية المعارضة للهمجية فينقصها الوضوح السياسي في كيفية مواجهة هذا الخطر الداهم للحروب الاستعمارية الجديدة لأمريكا وللتغلغل المتنامي للصهيونية ببلادنا.

وبعضها يتوهم أن الخطر بعيد لحد الآن في الوقت الذي يتم صهينة البلاد خطابا وممارسة وتمكين الصهاينة والأمريكان على جميع المستويات، والسير بالبلاد نحو الهاوية.

قد يتوهم البعض أن الحرب بعيدة، وأن شظاياها لا تصيب منازلنا وأوطاننا، وأننا ننعم في «الأمان» و«الاستقرار»، كما تروج ذلك أقلام «المؤثرين» الوهميين صانعي المخدرات الخطابية اللحظية...

هذا الاطمئنان الزائف الذي لم تعد تشعر به حتى حكومات الدول التي تعتمد القوة لتمنيع بلادها من الأخطار المستجدة، وشيئا من الديمقراطية والاستشارة الشعبية لحماية مصالحها وأوطانها.

الحرب، بمفهومها الشامل، لن تنتهي اليوم ولا غدا، وتداعياتها خصوصا الاقتصادية ستمس كل العالم بشكل متفاوت، وستمس بحدة الدول الفاقدة للمناعة السيادية وهي الغالبية العظمى...

أما في بلادنا فإن الاستعداد الشعبي للمرحلة يتطلب من القوى التقدمية والديمقراطية والحية أقصى درجة اليقظة وعمق الرؤية والوضوح السياسي والاستشراف الاستراتيجي، وحشد الهمم للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي، المدخل الحقيقي لتمنيع البلاد والشعب ولمقاومة «الغزو» الجديد ومخاطر وتداعيات ونتائج الحروب الامبريالية التي لن تترك الشعوب أبدا في أمان واستقرار.

السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب

تدين الاعتداءات الصهيونية المتواترة على المقدسات الإسلامية والمسيحية بفلسطين وتدعو لتقوية النضال الداعم للكفاح التحرري الفلسطيني وضد كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني

في ظل حرب الإبادة الجماعية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وما يتعرض له من مختلف أشكال العدوان والإبادة كذلك في الضفة الغربية والقدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وإضافة إلى ما بلغته هذه العدوانية الصهيونية المنفلتة من كل المعايير الأخلاقية ومن كل الأعراف والقوانين الدولية كما يجسد ذلك ما يسمى بقانون إعدام الأسرى، دون الحديث عن اعتداءاتها على لبنان وسوريا وإيران ...؛ يتابع العالم أجمع منذ أسابيع بإستغراب كبير وبتخوف جدي ما تخفيه الحركة الصهيونية من وراء تصعيدها وتواتر اعتداءاتها المشبوهة على المقرات والمقامات والمعابد والرموز الدينية، الإسلامية والمسيحية، لفلسطين المحتلة.

وتتمثل هذه العدوانية الخطيرة، التي ترقى إلى مستوى الجرائم البغيضة، في الاعتداء على المصلين وفي الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وأداء طقوس تلمودية في باحاته، وفي الاعتداء على المسجد الإبراهيمي ومسجد طانة، شرق نابلس، ومقرات إسلامية أخرى؛ كما تتجسد كذلك في اعتداءات متنوعة على المقدسات المسيحية عبر تدنيس أبواب الكنائس والبصق عليها، وتكسير الصليب والرموز المسيحية في الساحات وتهشيم المقابر، واقتحام كنيسة القيامة تزامنا مع احتفال سبت النور، فضلا عن الاعتداء الجسدي على الراهبات والرهبان كما وثقت لذلك مجموعة من الفيديوهات التي تداولتها العديد من وسائل الإعلام.

وإضافة إلى هذه المظاهر الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يصح إجمالها في محاولة جديدة خبيثة المرامي للحركة الصهيونية؛ أقل أهدافها طمس طبيعة الحرب الإستعمارية، الإستيطانية، الإحلالية التي يخوضها الكيان الصهيوني بفلسطين، وتكريس واقع توراتي مدجج بالسلاح، مفتوح على حرب دينية كما أصبح يبدو جليا للعيان؛ فإننا في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب:

- إذ نجدد موقفنا الثابت، المبدئي والداعم لنضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرير الكامل لأرضه وعودة اللاجئين وبناء الدولة الفلسطينية من النهر إلى البحر وعاصمتها القدس؛ وإدانتنا لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.
- وإذ نسجل بإستغراب كبير تلك "الصلوات" المشبوهة والغير مسبوقة لمجموعات من اليهود في أماكن عامة ببلادنا (على سور باب دكالة بمراكش، وعلى شاطئ أكادير...) وما قد تخفيه من ارتباطات بالمشروع الصهيوني؛ فإننا نعلن ما يلي:

دعوتنا كافة مكونات الشعب المغربي وشعوب منطقتنا وقواها الديمقراطية والحية إلى المزيد من اليقظة تجاه ما تحيكه الحركة الصهيونية ودولتها الإستعمارية من مؤامرات بغيضة على مستوى المنطقة ككل، أصبحت تدلل عليها العديد من المؤشرات.

إدانتنا الشديدة للاعتداءات الصهيونية على المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأراضي الفلسطينية، والتي ليست سوى مقدمات لإشعال حرب دينية بالمنطقة كما تسعى إلى ذلك الحركة الصهيونية، تسويغا للمبررات الكاذبة والمضللة التي انبنى عليها الكيان الصهيوني، ولإخفاء حقيقته الإستعمارية، العنصرية، وكقاعدة عسكرية متقدمة لحماية مصالح الإمبريالية بالمنطقة.

دعوتنا كافة القوى المناضلة ببلادنا إلى تقوية النضال الداعم للكفاح التحرري للشعب الفلسطيني، وإلى مواصلة النضال الوحدوي حتى إسقاط التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني وتخليص بلادنا وشعبنا من عاره ومخاطره على الأجيال القادمة.

عن لجنة المتابعة
الرباط في 4 ماي 2026

الجمعية تدين قرصنة واختطاف واحتجاز المشاركين/ات في اسطول الصمود وتدعو إلى الضغط الدولي لإطلاق سراح سيف أبو كشك وتياغو أفيلا

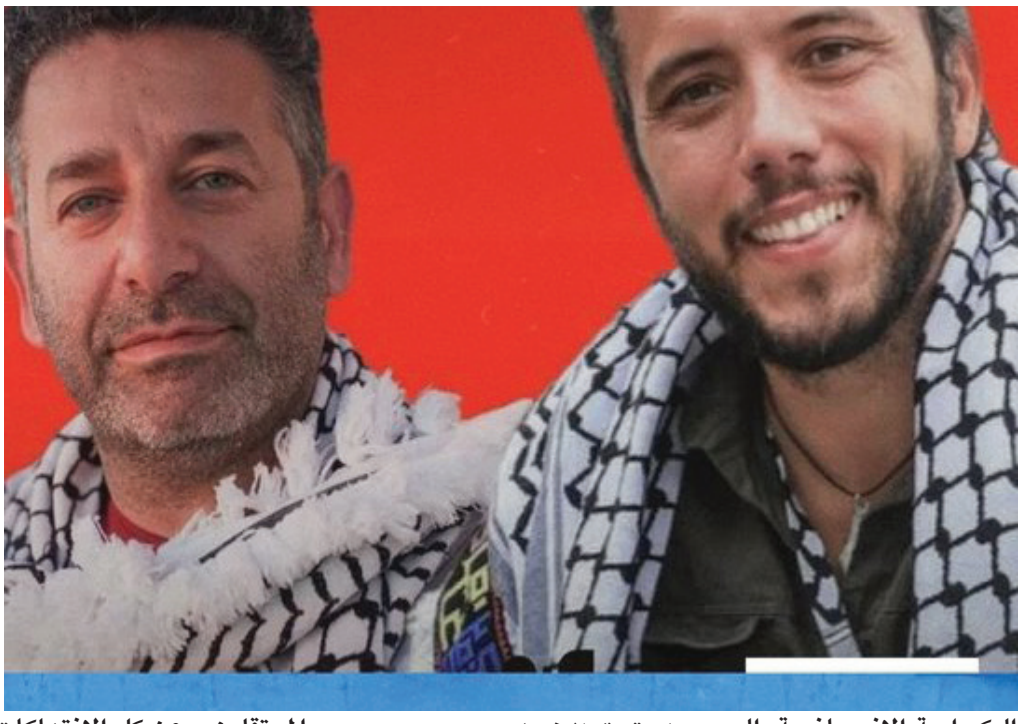

تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، باستنكار شديد، ما تعرض له مناضلو/ات أسطول الصمود لفك الحصار على غزة، من اعتداءات خطيرة مست سلامتهم الجسدية وحريتهم الشخصية، وذلك عقب استهداف سفن الأسطول واحتجاز النشطاء بشكل غير قانوني في المياه الدولية.

وتعتبر الجمعية أن هذه الأفعال تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حيث تم اختطاف واعتقال المشاركين والمشاركات من طرف قوات الكيان الإسرائيلي في عرض المياه الدولية، في خرق واضح لمبادئ حرية الملاحة وحماية المدنيين..

ورغم إطلاق سراح عدد من أعضاء وعضوات الأسطول بعد تعرضهم للتنكيل وسوء المعاملة، فإن الجمعية تدين بشدة استمرار اعتقال مناضلي قيادة الأسطول، سيف أبو كشك وتياغو أفيلا، وما يتعرضان له من تعذيب ومعاملة قاسية ماسة بالسلامة البدنية والنفسية والكرامة الإنسانية، إلى جانب تلفيق تهم خطيرة في حقهما من طرف جيش الكيان المشهود له بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، وهو ما يشكل خرقا واضحا لاتفاقيات جنيف وكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وعليه فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان:

تدين بأقوى العبارات هذا العمل الإجرامي المتعلق بالقرصنة البحرية، واختطاف النشطاء السلميين الذين كانوا في مهمة إنسانية في المياه الدولية والأوروبية؛

تحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن سلامة المناضلين المعتقلين، وعن كل الانتهاكات المرتكبة بحقهم؛

تطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المناضلين سيف أبو كشك وتياغو أفيلا، ووقف كل أشكال التعذيب وسوء المعاملة؛

تدعو السلطات اليونانية والاتحاد الأوروبي إلى تحمل مسؤولياتهم السياسية والقانونية والأخلاقية في حماية النشطاء، وضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات داخل نطاقهم الجغرافي؛

تناشد المنظمات الحقوقية الدولية للتحرك السريع للضغط من أجل إطلاق سراح المعتقلين ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

كما تعبر الجمعية عن تضامنها الكامل وغير المشروط مع جميع مناضلي أسطول الصمود، ومع كل المبادرات المدنية السلمية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتؤكد أن محاولات القمع والترهيب لن تثني أحرار العالم عن مواصلة نضالهم المشروع لفك الحصار عن غزة، وتقديم مجرمي الحرب الصهاينة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الحرية لكافة المعتقلين والأسرى والأسيرات؛

والنضال مستمر من أجل العدالة وكرامة الشعوب.

المكتب المركزي
الرباط 05 ماي

فاتح ماي ببني تجيت تالسينت
تقرير وأسئلة مشروعة

تم إحياء اليوم الأممي للعمال من طرف ثلاث مركزيات نقابية، فبينما اختارت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل تخليد فاتح ماي ببني تجيت، قررت الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي- تخليده بتالسينت، وقد سجلت جميع الأشكال النضالية نجاحا كبيرا .

اجتمعت النقابات المنضوية تحت لواء cdt فرعي بني تجيت وتالسينت صباحا ببلدة بني تجيت في إنزال حافل بعد توافد مناضلي الكنفدرالية من تالسينت و مختلف المناطق المجاورة إضافة لمناضلي الكنفدرالية ببني تجيت ومعطلي البلدة وبعض الحقوقيين والساكنة، فتم إلقاء الكلمات كما تجري العادة في هذا اليوم وبعد ذلك تم خوض تظاهرة بمركز البلدة اختتمت بفقرات من الفن الملتزم.

ومساء اجتمعت النقابات المهنية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ببني تجيت وتالسينت أمام مكتب «مركزية الشراء والتنمية بالمنطقة المنجمية بتافيلالت و فجيج» ببني تجيت إضافة لمعطلي البلدة و بعض الحقوقيين والساكنة، و لم يختلف برنامجها عن الشكل النضالي للكنفدرالية؛ فبعد فقرات الفن الملتزم انطلقت الوقفة فتم إلقاء الكلمات من ممثلي مختلف القطاعات المهنية و تم خوض تظاهرة بعد ذلك. وفي نفس الوقت كانت النقابات المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي- تخوض شكلها النضالي وتلقي كلماتها وتخوض مسيرتها بتالسينت مدعومة بساكنة البلدة و تنسيقية المعطلين و الشباب المناضلين بتالسينت.

إن هذا الزخم النضالي في احتفاء النقابات باليوم الأممي للطبقة العاملة يطرح عدة أسئلة في الحقيقة: هذا الزخم التزام أم استعراض يا ترى؟ إن كان التزاما فلماذا اقتصر على يوم في السنة؟ وإن كان استعراضا؛ فعلى من تستعرض النقابات عضلاتها: على النظام أم على بعضها؟

لقد استطاعت النقابات تجميع هذه الجيوش في فاتح ماي، وطالبت الدولة ككل سنة بتمتيع العمال بحقوقهم والتزمت بالدفاع عنهم ... لكن أين كانت هذه الجيوش طوال سنة، أين كانت عندما كانت العاملات والمستخدمات وحراس الأمن ببلدة تالسينت معتصمات ومعتصمون طوال أشهر، ماذا قدمت هذه الجيوش النقابية لتلك المعارك العمالية؟ ماذا قدمت النقابات للعمال والعاملات الذين تعرضوا للطرد التعسفي؟

ماذا قدمت النقابات للمعارك المحلية سوى بيانات نارية وخطوات باهتة أحيانا من طرف هذه النقابة أو تلك، وهناك نقابات أخرى لا تحرك ساكنا بشكل قاطع...

إننا عندما ننظر للعمل النقابي بالبلدتين طوال سنة نتأكد أن هذا اليوم ليس سوى استعراضا نقابيا لتصفية حسابات ضيقة بين نفوس مريضة، مع تأكيد احترامنا التام للمناضلين الذين يخوضون غمار النضال النقابي الجاد بهدف خدمة الطبقة العاملة والذين يجعلون النقابة في خدمة قضية العمال وحريتهم وليس في خدمة مصالحهم التافهة ونفسياتهم المريضة.

إننا بحاجة لنقابيين صادقين يشتغلون مع العمال طوال سنة و ليس يوما في السنة، نحتاج لمن يجعل من نضج الوعي الطبقي للعمال هدفه الأساسي، نحتاج لمن يؤمن بأن ذلك ليس ممكنا إلا في خضم معارك نقابية طاحنة يخوضها العمال ضد أرباب العمل لتحصين مكاسبهم النقابية، وفي خضم ذلك فقط سينمو وعيهم الطبقي و يتطور و ينضج... و طبعا لن يكون ذلك بالممارسات التقزيمية للنضال والتي تمارسها نقابات تمنع الفئات المتضررة من الاحتجاج و تطالبهم بإرسال ممثلهم فقط ليحاور المسؤول و ينقل مطالبهم : بعبارة أخرى نقابات تقول للمنخرطين لا داعي للنضال، أنتم ارتاحوا و نحن نترافع عن مطالبكم و لا حاجة لكم بالاحتجاج .. بل وصلت نقابات معينة بالمنطقة أن هددت عاملات بالطرد إن لم ترفعن اعتصامهن!!!

إن مثل هذه الممارسات لا تخدم قضية العمال أبدا، إنها لا تسعى لتحريرهم بل إلى سرمدة اضطهادهم، إن تقزيم الاحتجاج يخدم النظام فقط، وكل من يعتمد عليه ليس سوى خادما مهما للنظام -شاء أم لم يشأ ذلك - لأن المناضل النقابي الحقيقي يمارس الدعاية للقضية والتحريض على النضال بشكل مستمر ولا يعرقل الاحتجاج خدمة لأعداء قضية العمال.

عبد الصادق بنعزوزي:
بني تجيت، 2 ماي 2026

وجدة:
عمال شركة موبيليس للنقل يستأنفون احتجاجهم

في محطة نضالية جديدة، شهدت مدينة وجدة يوم 04 ماي 2026 وقفة احتجاجية أمام بناية مجلس جماعة وجدة، تزامنًا مع انعقاد الدورة العادية للمجلس، نظمها عمال ومستخدمو شركة موبيليس للنقل الحضري، للتعبير عن غضبهم من استمرار التماطل في التعاطي مع ملفهم المطلبي.

وقد رفع المحتجون شعارات قوية تطالب بتحسين أوضاع الشغيلة وضمان خدمة نقل حضري لائق يرقى لتطلعات الساكنة، مؤكدين أن قطاع النقل لا يمكن أن يستمر في هذا الوضع المتأزم دون حلول جدية ومسؤولة.

وتخللت هذه الوقفة كلمات نقابية، أبرزها كلمة الأخ عبد العزيز الداودي، نائب الكاتب المحلي لاتحاد نقابات وجدة أنجاد المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بوجدة، حيث شدد على مشروعية المطالب وضرورة فتح حوار جاد ومسؤول مع الجهات المعنية بدل سياسة التجاهل والتسويف.

كما ألقى الأخ عبد العزيز مرزاق، الكاتب المحلي لنقابة عمال ومستخدمي شركة موبيليس للنقل الحضري بوجدة، كلمة نضالية أكد فيها استمرار التعبئة والنضال الوحدوي إلى حين تحقيق المطالب العادلة وصون كرامة العاملات والعمال، وربط تحسين الخدمة العمومية بتحسين أوضاع من يشتغلون داخلها.

وتبقى هذه المحطة امتدادًا لحراك اجتماعي متواصل يعكس حجم الاختلالات التي يعرفها قطاع النقل الحضري بالمدينة، ويضع المسؤولين أمام مسؤولية إيجاد حلول واقعية بدل تأجيل الأزمة.

بوسماحة بهلول:
وجدة يوم الإثنين 04 ماي 2026

مكناس:
عاملات وعمال سيكوميك:
صمود في مواجهة التشريد والمحاكمات...

يخوض عاملات وعمال شركة سيكوم سيكوميك بمكناس معركة العزة والكرامة المتواصلة لأكثر من 650: مسيرات، وقفات إعتصام مفتوح مرفوق بالمبيت الليلي أمام فندق الريف بحمرية مكناس لصاحب الشركة... ضد قرار الطرد التعسفي المتغطرس والظالم والمطالبة بالحقوق الشغلية الإقتصادية والإجتماعية المشروعة و العادلة . في ظروف معيشية إجتماعية قاسية واللاإنسانية . إن مشاركتهم/هن في تظاهرة: فاتح ماي 2026 العيد الأممي للطبقة ، إلى جانب: عمال وعاملات بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل. هو تعبير عن إنتمائهم/هن وتشبثهم/هن المبدئي الثابت للكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

ويتعرض العاملات والعمال للمحاكمة اثر شكاية كيدية تقدم بها صاحب فندق الريف - الذي يعتصم امامه العاملات والعمال - والذي هو المسؤول عن تشريد 662 عاملة وعامل حيث ستعقد جلسة يوم الخميس 7 ماي 2026 على الساعة 09:30 صباحا بالمحكمة ضد المكتب النقابي لعاملات وعمال سيكوم وبعض العمال.

وقد وجهت لجنة التضامن مع العاملات والعمال نداء تضامن جاء فيه:

ندعو جميع عاملات وعمال سيكوم وكل المناضلين والمناضلات وكل القوى الحية في المجتمع المدني إلى الحضور المكثف والموحد دفاعا عن الحق والكرامة. لن نقبل بتجريم الأصوات الحرة ولا بتكميمها ولن تمر الشكايات الكيدية كوسيلة لترهيب العمال أو كسر إرادتهم. الحضور اليوم واجب نضالي ومسؤولية جماعية في مواجهة الظلم والدفاع عن 662 عاملة وعامل وعن كل صوت حر. كونوا في الموعد فالوحدة والتضامن هما الرد الحقيقي.

أنقذوا : عاملات وعمال شركة سيكوم سيكوميك وعائلاتهم من الحرمان والضياع والتشرد، ومعاناة ومأساة الإقصاء و التهميش الطبقي الممنهج .

حول الحركة النقابية المصرية خلال وبعد "ثورة يناير 2011"

الانفجار الكبير مع ثورة يناير 2011

عند اندلاع ثورة يناير 2011 في الخامس والعشرين من الشهر، سارع العمال، على الرغم من عدم قدرتهم على أخذ زمام المبادرة، إلى تعبئة صفوفهم للمشاركة في الإطاحة بحسني مبارك. ويتمثّل أحد أهم الأحداث في تشكيل الاتحاد المصري للنقابات المستقلّة، أول مؤسّسة جديدة تخرج من رحم الثورة.

أعلن عن وجود الاتحاد في 30 يناير 2011، في مؤتمر صحافي عُقد في ميدان التحرير بالقاهرة، بؤرة الحركة الشعبية لإسقاط مبارك. وبما أن تأسيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة كسر احتكار الاتحاد العام لنقابات عمال مصر القانوني للتنظيم النقابي، فقد كان عملاً ثوريا يُصبح فيه الخرق القانوني أساساً لشرعية جديدة.

أنشأت النقابة العامة المستقلة لعمال الضرائب العقارية والنقابات المستقلة لفنيي الرعاية الصحية والمعلمين، الاتحاد الجديد بدعم من مركز الخدمات النقابية والعمالية، وهي منظمة غير حكومية ذات قاعدة شعبية، تركّز على قضايا العمل أنشئت في العام 1990. وانضمت إليهم نقابة المتقاعدين التي تأسست مؤخرا وتضم 8.5 ملايين عضو، وممثلو عمال النسيج والأدوية والصناعات الكيماوية والحديد والصلب والسيارات من المناطق الصناعية في القاهرة وحلوان والمحلة الكبرى ومدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات.

ومع أن الحركة العمالية حققت تقدّماً في هذه المحطة، بقيت النقابات الجديدة تواجه إشكاليات وتحديات هيكلية، ونذكر منها التمويل،[xi] حيث يعتبر تمويل النقابات المستقلة إشكالية حقيقية، إذ يتعيّن على النقابات المستقلة جمع المستحقات من كل عضو على حدة كل شهر، في حين لايزال الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يتلقى مستحقات من خلال خصم تلقائي من الأجور، حتى من أولئك الذين استقالوا صراحة. وتسيطر البيروقراطية المركزية في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على الصناديق الاجتماعية للنقابات المكوّنة له، والتي توفر المعاشات والمزايا القيّمة الأخرى. ولا تستطيع النقابات المستقلة الجديدة الحصول على هذه الأموال، حتى وإن كان كل أو معظم أعضائها هم أعضاء سابقون في نقابات تابعة للاتحاد العام، كما هو الحال مع عمال الضرائب العقارية، وعمال هيئة النقل العام في القاهرة، والمعلمين وعمال البريد، وغيرهم.

شارك العديد من العمال في الثورة كأفراد، بعد أن سهّلت الحكومة عليهم ذلك، من خلال قيامها بإغلاق جميع أماكن العمل في مطلع فبراير 2011. وفي 6 فبراير، عاد العمال إلى وظائفهم. وبعد يومين فقط، دعا الاتحاد المصري للنقابات المستقلة إلى إضراب عام يطالب حسني مبارك بالتنحي عن السلطة. استجاب عشرات الآلاف من العمال - بما في ذلك المستخدمون في أماكن العمل الكبيرة والاستراتيجية مثل هيئة النقل العام بالقاهرة، وهيئة السكك الحديد، والشركات التابعة لهيئة قناة السويس، والشركة العامة للكهرباء، وغزل المحلة - إلى الدعوة، وشاركوا في حوالي 60 إضرابا واحتجاجا في الأيام الأخيرة قبل سقوط مبارك في 11 فبراير. وقد اتخذت واحدة من الخطوات المهمة عندما بدأوا في الاحتجاج، ما أعطى الثورة بُعداً اقتصادياً واجتماعياً إلى جانب المطالب السياسية. وكان الشلل الاقتصادي الناجم عن هذه الموجة من الإضرابات، «واحداً من أهم العوامل التي أدّت إلى تسريع قرار مبارك بالرحيل». [xii]

إلا أن ذلك لم يمنع من الانقسام الداخلي للحركة النقابية نتيجة عدم وجود هياكل واضحة داخل النقابات، إضافة إلى غياب اللوائح الداخلية وآليات اتخاذ القرار. إلى جانب إشكالية سيطرة بعض الشخصيات على التحركات التي تأثرت بغيابهم أو بتأرجح مواقفهم فيما بعد.

التراجع والانحسار 2012-2015

بعد رحيل مبارك، واصل العمال الاحتجاج. فقد شارك ما لا يقل عن 150 ألفاً منهم في 489 إضراباً، وغير ذلك من النشاطات خلال فبراير 2011. واستغل قادة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة ونشطاء العمال هذا الزّخم للدفاع عن ديمقراطية حقيقية، وليس مجرّد تغيير وجه النظام. وهكذا، اجتمع أربعون منهم في فبراير 2011، وتبنّوا إعلان «مطالب العمال في الثورة»، بما في ذلك الحق في تشكيل نقابات مستقلة والحق في الإضراب، وحلّ الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.[xiii]

وواصل النقابيون المستقلون تحرّكهم. وعقد قادة الاتحاد المصري للنقابات المستقلة في مارس 2011، مؤتمراً بعنوان «ماذا يريد العمال من الثورة؟». وتمت الموافقة في خلال أسبوعين على أحد مطالبهم الرئيسية، وهو إلغاء تعيين المجلس العسكري أمين صندوق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وزيراً مؤقتاً للقوى العاملة والهجرة، واقترحوا بدلاً منه الدكتور أحمد البرعي، وهو أستاذ قانون العمل في جامعة القاهرة الذي كان يدعو صراحة إلى التعدّدية النقابية. ولذلك، اعترف البرعي بالاتحاد المصري للنقابات المستقلة وعشرات النقابات العمالية المؤسسية المستقلة التي نشأت بعده. وعلى الجانب الآخر جاء ردّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حاكم البلاد حينها، على موجة الاحتجاجات العمالية والنقابية، بإصدار مرسوم عسكري في 24 مارس 2011، يتضمّن غرامة تصل إلى 50 ألف جنيه مصري على أي شخص يشارك في أو يشجّع الآخرين على الانضمام إلى اعتصام أو أي نشاط آخر «يمنع أو يؤخر أو يعطل عمل المؤسسات العامة أو السلطات العامة».[xiv]

وهكذا فقد وجهت السلطة أنظارها نحو الاتحاد المصري للنقابات المستقلة الذي يشكّل مظلة واسعة للنقابات العمالية غير الحكومية. وعملت على وضع هذه النقابات المستقلة من جديد تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي تديره الحكومة، وإلى تحجيم توقّعات النقابيين والعمال بالحصول على حقوقهم.

وبالتالي، فقد تلاشت آمال العمّال في المحلة الكبرى بمأسسة تحرّكهم العمالي ومأسسة لجانهم المستقلة داخل المصانع، نتيجة لضعف هياكلهم، وأيضاً للعوامل الموضوعية المتمثلة في السياق السياسي والقانوني. لكن ذلك لم يعق استمرار الاحتجاجات مع وصول الإخوان المسلمين للسلطة. ففي المرحلة الواقعة بين فبراير ومارس 2013، نُظمت تحركات عمالية بصورة يومية في مصر، وقد وصل عددها من نحو 350 إلى 461 إضراباً واحتجاجا. وهذه الموجة الجديدة من الإضرابات في أواخر عهد مرسي، استغلت من النخب السياسية للإطاحة بالإخوان من خلال حضور اجتماعات الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، ودار الخدمات النقابية والعمالية، وسواهما من المجموعات المعارضة، سعياً لوضع أنشطتها تحت سيطرة الدولة.[xv]

وبعد رحيل مرسي، استمرت سياسة رأسمالية الدولة، متجاهلة المطالبين بالعدالة الاجتماعية. وتابعت الحكومة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وقد لقيت جميع هذه الخطوات معارضة من فئات واسعة من الحركة العمّالية. وفي 28 أبريل 2015، حظرت المحكمة الإدارية العليا حق العمّال في الإضراب، وأرغمت عدداً كبيراً من المسؤولين العماليين على التقاعد عبر اتهامهم بالمشاركة في الاحتجاجات. يُشار في هذا السياق إلى أنه كان هناك موجة واسعة من الاحتجاجات العمالية التي شهدتها البلاد بعد رحيل مرسي وتسلم الجيش السلطة، نُظمت بين أغسطس وسبتمبر 2015، بالموازاة مع إقرار المسوّدة الأولى لقانون الخدمة المدنية.

وحال استهداف الحكومة للاتحاد المصري للنقابات المستقلة وأعضائه دون تمكّن الاتحاد من أن «يتطوّر ويتحوّل إلى هيكلية أكثر تنظيماً، على الرغم من أن الاتحاد كان لايزال يحتفظ بالدعم على المستوى المحلي، واستمر في تنظيم إضرابات جديدة، على غرار سلسلة الإضرابات التي انطلقت في يناير 2014، في مصانع شركة السويس للصلب، ومصانع النسيج في المنوفية والمحلة الكبرى. وفيما بعد، تسبّبت السيطرة الحكومية المتزايدة بتقويض استقلالية تلك النقابات العمالية، فحوّلتها من حركة عمّالية اجتماعية مناهضة إلى منظمات غير حكومية تدافع عن حقوق العمال، ولا فارق يُذكَر بينها وبين المنظمات ذات الطابع الحكومي.[xvi]

وربما أدى التنسيق والتضامن العمالي خلال الإضرابات كوسيلة، إلى تحقيق نجاح ما لهذه الحركة النقابية، ولكن نشير هنا إلى عامل موضوعي أثر على ذلك، وهو توجه السلطة إلى عقد مفاوضات مع العمال، والتي كانت كمحاولة لامتصاص الحركة، وليس للبحث عن حلول. وفي كل مرة، جلس العمال للتفاوض مع وزير القوى العاملة وإبرام اتفاقات، يفاجؤوا بانسحاب وزير الاستثمار من الاتفاق، ما أضعف الثقة في آلية التفاوض نفسها مع الحكومة، التي اتجهت إلى استخدام خطاب شعبوي يطالب العمال والفقراء بالصبر والتضحية من أجل الوطن.[xvii] وقد ألقى ذلك بظلاله على بنية النقابات المستقلة، التي بدأت في الاختلاف حول آليات العمل المختلفة، والتي أصبحت تعاني الانقسامات في ما بينها، نتيجة لعدم وجود هياكل حاكمة لها.

التجربة المصرية: استخلاص الإشكاليات الذاتية

هناك أيضاً إشكالية مهمة، وهي الإنابة عن الجمهور، ونقصد بالإنابة توجه قيادات النقابات المستقلة للحديث بالنيابة عن مجموعات العمال التي تمثلهم، بدلا من العمل على تنظيم العمال وبناء كوادرهم، لأنهم أعضاء ضمن هذه الكيانات، ولا يعطونهم تفويضاً كاملاً للحديث بالإنابة عنهم. [xxii] وهذه الإشكالية ظهرت بقوة في حالة النقابات المستقلة، وخصوصاً بعد قيام ثورة يناير، حينما أصبح للعمال قوة على اتخاذ قراراتهم وتنظيم أنفسهم من دون العودة إلى القيادات النقابية. ولكن بعد رحيل مبارك، وبدء مرحلة جديدة في النضال النقابي، كل ما كان يريده هؤلاء العمال من القيادات النقابية، مساعدتهم في بناء كوادرهم، وتنظيم أنفسهم للتعبير عن مطالبهم، والسعي من أجل تحقيقها بشكل جماعي، وليس بالطريقة التي اتبعتها بعض أو معظم القيادات النقابية التي أصبحت تتحدث وتفاوض باسم العمال من دون أن تعود إليهم.

الانقسامات فيما بينها، نتيجة لعدم وجود هياكل حاكمة له

****

تنشر مبادرة الإصلاح العربي هذه الورقة ضمن سلسلة أوراق حول النقابات المهنية المستقلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ممكن الاطلاع على الأوراق البحثية الأخرى

المؤلفون: شيماء الشرقاوي (باحثة)، محمد العجاتي، مدير منتدى البدائل العربي، بيروت

الدعاية وتشكيل الرأي العام (2)

إن مصطلح الدعاية توقف عنده الكثير من علماء الاتصال وعلماء علم الاجتماع والسياسة، لا سيما « الدعاية السياسية» فعرفوها - كما أسلفنا في الجزء الأول- بأنها فعل ونشاط بشري فردي أو جماعي ،منظم وهادف لتوصيل معلومة ما أو ايديولوجية ما وبكل الوسائل المتعددة والمتاحة ،وكثيرا ما تكون في الحقل السياسي. والهدف هنا واضح ومحدد هو أن يؤثر على الأداء الاجتماعي وعلى أفكار وتصورات الآخر، بغض النظر عن صحة أو خطأ المعلومات التي تستخدم لتحقيق هذا الهدف.

أ.قشيقش/ ع. الجديد

في الجزء الأول من هذا الموضوع، بسطنا أهم أفكار أبرز المنظرين « للدعاية « أمثال ادوارد بيرناين، هارولد، لازويل وكلاوس ميرتن و» الدعاية « كما فهمها(لينين) وفي هذا الجزء سنتوقف- عزيزي القارئ – عند أفكار رواد المدرسة النقدية أمثال نعوم تشومسكي وجاك أيلول .

حسب تعوم تشومسكي فالدعاية هي :» بث صورة مغلوطة عن وقائع الأحداث تترسخ في ذهن الجمهور المتلقي ،فتتشكل قناعاته على النحو الذي يريده صانع القرار» .ويضرب تشومسكي مثلا لذلك بإنشاء إدارة للدعاية الحكومية الأمريكية أثارت الرأي العام الأمريكي ضد ما سمي أنداك بالخطر الألماني ،وبعد انتهاء الخطر الألماني وإزاء النجاح الباهر للآلة الإعلامية تم توجيهها إلى قضايا أخرى مثل الخطر الشيوعي، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الاتحادات العمالية أنداك وسميت هذه الحملة الدعائية ب» صيغة وادي الموهوك» الغرض منها تشويه صورة الحركة العمالية وكسر الاضرابات (معامل الصلب). وبعد انتهاء الخطر الشيوعي ،كان لا بد من توجيه الآلة الدعائية نحو الخطر الاسلامي وما تلاه من حروب في افغانستان والعراق.

نجاح الدعاية في تشكيل الرأي العام ، يربطها تشومسكي بآليات السيطرة على الاعلام حيث يتم توجيه الرأي العام عبر خلق « خطر» دائم يبرر سياسات معينة. فتشومسكي مثله مثل أقرانه من مفكري النظرية النقدية (ادرنو،ماركوز وفروم) يؤكدون بأن النظام الاعلامي في النظام الرأسمالي هو « ماكينة دعائية جبارة». فهو ينظر إليها باعتبارها وسيلة للهيمنة، كمؤثر ايديولوجي ،بغض النظر عن الأسلوب والوسيلة التي تصل بها إلى مقاصدها. ويقدم نموذج الدعاية باعتباره نموذج وظيفي لوسائل الإعلام يكشف عن المصالح المالية والسلطوية المتشابكة مع السلطة السياسية للدولة. يعني ترابط المال ،السياسة والاعلام. يرى تشومسكي أن وسائل الإعلام في الأنظمة الرأسمالية ليست محايدة بل تلعب دورا مهما في خدمة مصالح النخب السياسية والاقتصادية. وقد طور ما يعرف ب» نموذج الدعاية» الذي يشرح كيف يتم توجيه الأخبار لخدمة هذه المصالح.

فحسب تشومسكي وهيرمان(كتاب الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام) تمر الأخبار عبر خمسة مصافي (filtres) رئيسية :

الملكية: كبريات وسائل الإعلام مملوكة لشركات كبرى، ما يجعلها تخدم مصالحها ،بحيث هي التي تسيطر على السوق الإعلامية. ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب وإنما تؤسس المشهد الاعلامي العالمي كله وتهيمن عليه.

الاعلانات: الاعتماد على الاشهار ،يجعل الإعلام يتجنب ما يزعج المعلنين. فالأموال المخصصة للإعلانات بحد ذاتها تشكل أكبر تحدي وأكبر إغراء وأكبر قوة أمام وسائل الإعلام. فهي التي تحدد بقاء المؤسسة الاعلامية أو زوالها من السوق الإعلامية.

المصادر: الاعتماد على مصادر رسمية (حكومات، شركات، نخب سياسية واقتصادية ..) يحد من استقلالية الإعلام. ومن أجل ضمان تدفق الأخبار إليها، تجد وسائل الإعلام نفسها، بإرادتها أو دون إرادتها تهادن الأجهزة، وتتحول بالتالي إلى بوق لها.

الردع(التنظيم الاستراتيجي): وهذه المصفاة تكون نشطة في حالات خاصة فقط. حينما تمر إحدى وسائل الإعلام بظروف مالية صعبة فما عليها إلا التوجه إلى الرفاق المحافظين في السلطة لتمويلهم ومد يد المساعدة إليهم. وهذا ينعكس بلا شك على سياسة والخط التحريري لهذه الوسيلة الإعلامية وأداءها المهني وخطابها الاعلامي .أما الانتقادات والعقوبات تستخدم لإسكات الأصوات المخالفة.

الايديولوجيا أو العداء للشيوعية والارهاب كدين جديد للدولة ،تستخدمها وسائل الإعلام لتدجن عقل و روح المتلقي الغربي. ومن هنا ،فإن تشومسكي لم يختلف مع الاطروحات الكلاسيكية لمفكري المدرسة النقدية في أن وظيفة وسائل الإعلام داخليا ،هو ترويض المتلقي وكبث مشاعره وتدجين العبودية وتجميلها بحيث تصير مقبولة. وفي الخارج تصنع عدوا لها، تهيء الناس وتوجه مشاعر الخوف لدى الجمهور المتلقي بحيث يتفق مع أي إجراء اتخذته السلطة فيما بعد .(بمعنى أن الإعلام يصنع إجماعا وطنيا مصطنعا ووهميا حول قضايا تخدم السلطة .)

خلاصة لأفكار نعوم تشومسكي أن وسائل الإعلام ليست مجرد ناقل الخبر، بل فاعلا أساسيا في تشكيل الوعي الجماعي ،وغالبا ما يستخدم كأداة دعاية تخدم الطبقات الحاكمة (القوى المهيمنة) لكن بشكل غير « مباشر» و» ذكي.»

والدعاية أنواع وهي من أهم النشاطات الإعلامية التي ميزت الدولة الحديثة .ويتم تحليلها من جوانب مختلفة ، من حيث النشاط أو المصدر أو الوظيفة.

ويرى (جاك أيلول) أن الدعاية السياسية في المجتمع الحديث ،تحولت إلى نظام شامل يحيط بالفرد ويعيد تشكيل وعيه وسلوكه، وتعمل على دمجه داخل منظومة اجتماعية وسياسية محددة وجعله يتصرف وفق متطلباتها ،ويؤكد أن الإنسان الحديث ،رغم وهم الحرية، أصبح أكثر قابلية للتأثر بالدعاية بفعل العزلة وسطوة الاعلام والتكنولوجيا ،التي لا «تنقل الواقع» بل تعيد تشكيله / انتاجه. . ويرى (أيلول) أن هناك نوعين من الشروط لوجود الدعاية و تحقيقها:

الشروط الاجتماعية: وجود مجتمع جماهيري، وجود الرأي العام ، وجود وسائل الاتصال الجماهيري.

ب) الشروط الموضوعية للدعاية الشاملة: يقتضي التوفر على مستوى متوسط من المعيشة، مستوى من الثقافة ،المعلومات، الايديولوجية.

إسقاط أفكار تشومسكي وأيلول على الاعلام المغربي :

إذا جمعنا بين نقد تشومسكي وأيلول، فإن قراءة المشهد الإعلامي المغربي ،تكشف بوضوح أننا لسنا أمام إعلام «ينقل الواقع « بل أمام « جهاز ايديولوجي يعيد تشكيل الوعي الجماعي وفق مصالح السلطة والرأسمال». فأغلب المنابر الإعلامية لا تعمل بحرية ، بل تحولت إلى قنوات لإعادة تدوير خطاب رسمي مهيمن، يزيف الواقع ويساهم في تدجين الوعي الجماعي وتشكيل الرأي العام ودفعه للقبول والخضوع .

أمام هذا المشهد ، وبحكم مرجعيته المنحازة للطبقة العاملة وعموم الكادحين ،فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يجمع بين مهمتين أساسيتين: أولا، تفكيك الدعاية السائدة وكشف آلياتها في تزييف وعي الجماهير وصناعة « القبول» عبر الإعلام وثانيا يحاول بناء دعاية مضادة شاملة تتفاعل في الحياة اليومية : تبسيط الخطاب وتكراره وربطه بالمعيش اليومي للطبقات الشعبية بهدف تحويل الوعي إلى فعل. وبذلك ،لا يكتفي الحزب بفضح خطاب السلطة ،بل يعمل على إنتاج وعي بديل متجدر اجتماعيا ،قادر على التعبئة والتنظيم ،وتحويل السخط الاجتماعي إلى قوة سياسية ملموسة، واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي كمساحة صراع لا كوسيلة نشر فقط وبناء خطاب تعبوي مؤثر بمحتوى مبسط ومباشر وباللغة التي يفهمها الجميع وتلامس قضايا المجتمع وتحويل كل فكرة سياسية إلى سؤال ملموس.

الصراع الفكري بين ضرورة المواجهة ودعاة الاستسلام

ج. حسن

يعتبر العالم قرية صغيرة بسبب تطور وسائل التواصل والاتصال وانتشار القنوات الفضائية، حيث أصبحت المعلومة سلاحا فتاكا. كما أنها أصبحت ضحية التزييف والتحريف والتوظيف من أجل الهيمنة، لذلك وظف التحالف الصهيوامبريالي كل إمكانياته المادية والبشرية من أجل امتلاك مختلف هذه الوسائل للتأثير فيها وبها، بل حتى ما يسمى مراكز البحث، بما فيها المجالات العلمية الدقيقة أصبح أغلبيتها تحت قبضة هذا التحالف. هكذا أصبحت البنية الفوقية مكون أساسي في علاقات الإنتاج وليس مجرد انعكاس لها، لذلك فالصراع الفكري والإيديولوجي أصبح أساسيا وضروريا وفي صلب الصراع الطبقي الذي بدأ يأخذ منحنيات جديدة ومعقدة، فعلى مستوى علاقات الإنتاج، تمكن النظام الرأسمالي خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي في نهاية التسعينات من زرع وترسيخ مفاهيم وقناعات لدى الغالبية العظمى على مستوى العالم، كفشل النظام الإشتراكي وأهمية وضرورة الخوصصة لإقلاع اقتصادي «والديمقراطية البرجوازية» كنظام للحكم والتركيز على الحريات الفردية وإيجاد مصوغات لعدم الإستجابة للحقوق الجماعية. كالحق في التعليم والصحة مجانا وذوي جودة... الخ وهذا يتطلب حسب هذا المشروع الاستغلالي ومن أجل مزيد من الهيمنة، تحرير الأسواق والمرونة في الأجور وفي القوانين الشغلية وخلق مناطق حرة معفاة من الضرائب تحت مبرر خلق فرص الشغل إضافة إلى حرية انتقال الرساميل وإلغاء الحواجز الجمركية في إطار اتفاقية «الغات» إلى غير ذلك من الإجراءات المملاة من أجل مزيد من الهيمنة، وعلى المستوى الجيوسياسي، بعد أن وظف هذا التحالف الإسلام السياسي التكفيري لإضعاف الإتحاد السوفياتي وخروجه من أفغانستان، تم خلق مفاهيم، محاربة الإرهاب، نهاية التاريخ... وتكريس الدفاع عن «مناهضة السامية» هذا الشعار الذي خلقه هذا التحالف بعد الحرب العالمية الثانية مستغلا الوضع الجيوسياسي العالمي من أجل الضغط ومحاصرة كل مناهض للصهيونية وتمكين اللوبي الصهيوني من التغلغل في أوساط مراكز القرار في مختلف دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا ولمزيد من الهيمنة، شن هذا التحالف الصهيوامبرايلي حروبا ضد افغانستان والعراق وليبيا ولبنان وآخرها إيران تحت شعارات مثل محاربة الإرهاب أو من أجل مساعدة شعب ما ضحية للتحرر من الديكتاتورية أو ادعاء امتلاك أسلحة نووية أو كيماوية... الخ ومنذ أن تم زرع الكيان الصهيوني الفاشي العنصري بفلسطين. لم يدافعوا على الشعب الفلسطيني من أجل حقه في تقرير مصيره السياسي وبناء دولته المستقلة على أرضه، بل في كل مرحلة حسب السياق الجيوسياسي، يدعم هذا التحالف هذا الكيان الغاصب أو يذرفون دموع التماسيح على المجازر التي اقترفها ولازال ضد شعب أعزل، ويحاول ترسيخ كون هذا الكيان هو واحة للديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا ولاستكمال مشروعه الاستغلالي والاستعماري، يعمل التحالف على دفع دول المنطقة إلى تطبيع علاقاتها مع هذا الكيان المجرم بمبرر كون هذا الأخير يسعى إلى السلام وكون التطبيع معه، سيمكن هذه الدول من التقدم والاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي إلى غير ذلك من الوعود المعسولة، وتحت الطاولة مقابل دعم الأنظمة اللاديمقراطية المفروضة على شعوبها. في هذا السياق الدولي الذي يهدف فيه التحالف الصهيوامبريالي إلى استعباد كل شعوب العالم غير القادرة على المقاومة، يبرز خدام هذا المشروع، سياسيون، رجال ونساء إعلام. أشباه مثقفون/ات و"هيئات المجتمع المدني" تحت ذريعة المصلحة الوطنية أو الواقعية السياسية أو الركوب على أخطاء بعض الأحزاب والمنظمات وغيرها، لتبرير أهمية التطبيع مع الكيان الصهيوني والارتماء في أحضان هذا التحالف وذلك بالخلط المتعمد بين اليهودية والصهيونية وفي المغرب لإرجاع الجنسية المغربية لأحفاد الصهاينة الذين غادروا البلاد منذ عقود خلت وقد تصاعد هذا الهجوم هذه الأيام بعد إقدام مجموعات صهيونية إلى القيام بطقوس يهودية أمام باب دكالة بمراكش وعلى شاطئ البحر بأكادير والزيارات المتكررة لمنطقة الناضور... كل ذلك من أجل تبرير استسلامهم/هن لهذا المشروع أو تواطؤهم/هن معه والذي سيدمر البيئة والإنسان، غير أن هذه الغطرسة الصهيوأمريكية خاصة والامبريالية عامة بدأت تتراجع بعد تمكن مجموعة من الدول الإفريقية التخلص من الهيمنة الفرنسية وكذلك تأسيس مجموعة البريكس التي بدأت تتوسع إلى أن تجاوز عدد سكانها نصف سكان الكرة الأرضية وناتج دخلها القومي حوالي 38% من الناتج العالمي وهو في ازدياد مستمر وفي ظل صعود قوى جديدة سواء في مجال الصناعات الحربية أو في الإقتصاد عامة وهذا ما ظهر مع الحرب التي شنها التحالف الصهيوأمريكي على إيران الصامدة لكن هذا التحالف عوض قبول هذا الوضع العالمي الجديد والتعامل معه بما يخدم الإنسانية جمعاء، يستمر في محاولة زعزعة هذا الوضع، لذلك جيء براعي البقر «ترامب» لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ودعم المجرم النتن ياهو لشن الحروب على كل دولة تعمل على استقلال قرارها السياسي والإقتصادي، فترامب هاجم فنزويلا كدولة ذات سيادة واختطف رئيسها وزوجته من القصر الرئاسي وتعريضهما للتعذيب تحت مبرر ترؤس مادورو لكارتيل المخدرات كما قال بأنه يحتاج إلى منطقة غرينلاند، المنطقة ذات الحكم الذاتي تحت سيادة الدنمارك وقام بالهجوم الغاشم ضد الشعب الإيراني ومنشآته الصناعية والمدنية بما فيها قتل الأطفال في مدرسة، كل ذلك من أجل محاولة تغيير النظام الإيراني والاستيلاء على خيراته ومحاصرة التطور الذي تعرفه الصين وخنق اقتصادها بحرمانها من مصادر الطاقة التي تستوردها من فنزويلا وإيران وعديد من المعادن الضرورية للصناعات الجديدة، غير أن هذه المغامرة ارتطمت بصمود الشعب الإيراني وبقدراته العسكرية الذي لقن هذا التحالف درسا سيكون نقطة انعطاف تاريخية في تغير موازين القوى على المستوى الدولي وفي ميلاد عالم متعدد الأقطاب خاصة بعد تخلي مجموعة من الدول على البترودولار واستبداله باليوان الصيني وعن شبكة GPS التي كانت جاسوسا لهذا التحالف على دول العالم وعلى نظام «سويفت» في التعاملات الدولية وكذلك على نظامي «visa» و«MASTER CARD» للأداء الدولي إلى غير ذلك من الآليات التي كان يستخدمها التحالف الصهيوأمريكي للهيمنة.

ان هذا الوضع الجديد يتطلب منا كمناضلي النهج الديمقراطي العمالي ومن كل اليساريين/ات الحقيقيين/ات عبر العالم إدراك هذه الحقائق في تفاصيلها من أجل الدفاع عن أطروحاتنا المتمثلة أساسا في مناهضة تحالف الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية وفضح مختلف الآليات التي يوظفها من أجل تزييف الحقائق وتزوير التاريخ لاستعباد الشعوب التواقة للتحرر ومن أجل بناء مجتمع بديل ذي الأفق الإشتراكي ومن أجل إبراز أهمية المقاومة بمختلف أشكالها الفكرية والسياسية والعسكرية والتخلي عن أدوات هيمنة هذا التحالف واستبدالها بما هو أقل ضررا في الظرف الحالي، غير أن هذه المهمة الطويلة والصعبة، تتطلب مجهودات جبارة من مختلف القوى المناهضة للصهيونية والامبريالية لتكوين مناضليها/تها في مختلف واجهات الصراع لتمكينهم/هن من توظيف أمثل لوسائل التواصل والاتصال الحديثة بما يبرز أعمالنا وأهميتها في المساهمة في تحرر الشعب المغربي كجزء من شعوب العالم الرافضة للواقع الحالي بكل تمظهراته ولفضح أطروحات النظام المخزني وخدامه وأسياده وخطورة سياساته في مختلف المجالات على السيادة الوطنية ورهنها لمستقبل الأجيال القادمة لدى الدوائر الإمبريالي، وهذا يتطلب كذلك سياسيا الإجتهاد والإبداع لتأسيس جبهة شعبية واسعة فعليا لمناهضة التحالف المخزني الصهيوامبريالي وبناء نظام ديمقراطي حقيقي. إن شعوب العالم وخاصة بدول المركز أصبحت تدرك الطبيعة الحقيقية لأنظمتها ولنفاقها في مواجهة الظلم الذي يمارسه هذا التحالف النازي خاصة ضد شعوب فلسطين ولبنان وإيران ولم تعد أسطوانة قرب امتلاك إيران للقنبلة النووية تقنع أحدا، بل إن استمرار حصار سكان غزة منذ سنوات وتدميرها بعد طوفان الأقصى رغم الهدنة الموقعة بين حماس والكيان الصهيوني «برعاية عربية» لم يعد مقبولا، لذلك فالتصدي بحزم لكل المتصهينين/ات الذين/اللواتي يحاولون الترويج للأطروحات الصهيونية والنظام المخزني المطبع، أصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى ولا مجال فيه للحياد من أجل فرز حقيقي في صفوف المغاربة، بين من ضد النظام المخزني كعائق لأي تحرر وطني وبناء ديمقراطي وبين من مع الصهيونية وعميلها المخزن وكذلك مواجهة كل من يحاول تأجيج الصراع بين مختلف قوى اليسار الحقيقية والقوى الديمقراطية وحركات الإسلام السياسي المستقلة عن المخزن والمستعدة لبناء جبهة شعبية مناهضة للمخزن والامبريالية والصهيونية في إطار التمييز بين الصراع الرئيسي والصراعات الثانوية. إن تطور الأحداث وطنيا وإقليميا ودوليا يفرض علينا كماركسيين أن نكون في قلب النقاشات الدائرة حول طبيعة الصراع الدائر عالميا وعلى مداخل إضعاف التحالف الصهيوامبريالي والرجعي في أفق القضاء عليه وعلى أذنابه، لذلك علينا أن نعمل مع طلائع العمال على المستوى الفكري والإيديولوجي حتى يتمكنوا من تأطير باقي العمال والعاملات في مختلف مواقع الإنتاج. فالصراع الفكري والإيديولوجي أصبح أكثر راهنية من أي وقت مضى.

ان هذا الوضع الجديد يتطلب منا كمناضلي النهج الديمقراطي العمالي ومن كل اليساريين/ات الحقيقيين/ات عبر العالم إدراك هذه الحقائق في تفاصيلها من أجل الدفاع عن أطروحاتنا المتمثلة أساسا في مناهضة تحالف الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية وفضح مختلف الآليات التي يوظفها من أجل تزييف الحقائق وتزوير التاريخ لاستعباد الشعوب....

ازمة الرأسمالية وانعكاساتها على أوضاع الكادحين: المغرب نموذجا

عرف النظام الرأسمالي العالمي في العقود الأخيرة تطورات تكنولوجيات كبيرة طبعت مسار العالم المعاصر ما ساهم، من جانب، في تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج وساعد على مراكمة الأرباح الطائلة بالنسبة لطبقة الرأسماليين المهيمنة، ومن جهة ثانية، ترتب عن تطور هذا النظام، اتساع مهول في الفوارق الطبقية والمجالية، كانت لها ابعاد مأساوية خاصة بدول الجنوب. فالمنظومة الرأسمالية تحمل في احشائها تناقضات عميقة، تجلّت بوضوح في أزماتها الدورية التي هزت في مناسبات عدة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فانعكست بشكل مباشر على أوضاع الكادحين الذين وجدوا أنفسهم في مقدمة المتضررين من البطالة، والهشاشة وتدهور لافت في قدراتهم الشرائية. من هنا تبرز أهمية دراسة الأزم الحالية للرأسمالية، ليس فقط لفهم أسبابها وتجلياتها، بل أيضًا لاستجلاء آثارها العميقة على الفئات الشعبية وكذا للعمل في إطار الشروط الموضوعية المتوفر في أفق إرساء نمط انتاج بديل ينهي الازمات والاستغلال وكل اشكال الميز ويوفر شروط عيش كريم للإنسانية جمعاء.

شعوب الجنوب والعمال والكادحين أساسا، قاسوا من انعكاسات الازمات المركبة للنظام الرأسمالى

بوتبغى الحسين

ازمة النظام الرأسمالي العالمي دخلت مرحلة جديدة أواخر العقد الأول من هذا القرن، حيث أقدمت الابناك على منح قروض لأصحاب قدرة مالية ضعيفة فوجدوا أنفسهم، مع ارتفاع فوائد القروض، في وضع عجزوا معه في سداد ما بدمتهم من ديون. إثر ذلك بدأت ازمة كانت اول الامر مالية فتحولت الى أزمة اقتصادية واجتماعية ترتبت عنها سلسلة من ردود افعال كانت لها عواقب خطيرة. الازمة انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية فامتدت لباقي الدول، فانعكست على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ما نتج عنه ارتفاع مهول في صفوف البطالة ترافقت مع تزايد في نسبة الفقر الذي تجاوز حدود الطبقات الشعبية، ليطال قسم كبير من البرجوازية الصغرى، وما ترتب عن ذلك من اقصاء وتهميش وجدت معه السياسات العمومية في مواجه تحديات اجتماعية غير مسبوقة.

ظهرت الازمة المالية صيف 2007 وفي شهور قليلة تجاوز نطاقها أمريكا، لتمتد لغالبية الدول الرأسمالية ما أكسبها طابعا شموليا وتجاوزت في الآن نفسه الميدان المالي لقطاع الانتاج أي الى الاقتصاد الحقيقي. اما على المستوى الاجتماعي فقد افضت الازمة الى أوضاع بالغة الخطورة كما يشهد على ذلك مستوى البطالة التي ارتفعت بشكل مهول بالعديد من الدول. ومن الأرجح انها لم تنتهي بعد نظرا لاستمرار اتساع رقعة الفقر ولحدته وما ترتب عنه من تداعيات سياسية واضطرابات اجتماعية. لكبح الدوامة الانكماشية التي تسببت فيها الازمة عمدت الحكومات الى اعتماد خطط لانقاد البنوك المتعثرة، الهدف من ذلك الاجراء هو تفادي توسع تداعيات الازمة المصرفية. وبالرغم من ان هذه التدابير قد ساهمت في انقاذ جزء من القطاع البنكي الا انها لم تساعد على تجنب الركود الاقتصادي، ما جعل الازمة المالية تتحول أواخر 2008 الى ازمة اقتصادية.

هكذا اتخذت الازمة ابعادا جديدة، خاصة بالقارة الأوروبية، حيث عكفت الحكومات لاعتماد خطط للتقشف المالي، بمبادرة من الحكومات الوطنية نفسها، او بضغط من صندوق النقد الدولي او البنك المركزي الأوروبي او المفوضية الأوروبية. هذا التوجه اثار تساؤلات كثير تتعلق بمدى استقلالية القرار الاقتصادي لهذه الدول، كما كانت لها انعكاسات سلبية على سياساتها الاقتصادية-الاجتماعية بحيث تم فرض تلك الخطط في سياق ازمة حادة، ما يبين ان اولويات هذه الدول ليس هو متطلبات القضايا الاجتماعية بل هو الاستقرار المالي. في هذا السياق نفسه اشترطت المؤسسات المالية الكبرى على هذه الدول تطبيق إصلاحات هيكلية تمثلت في خوصصة شركاتها وتقليص التوظيف في القطاع العمومي مع تطبيق المرونة في مجال الشغل، ان هي رغبت في الحصول على القروض. غير ان هذه الإجراءات التي تهدف لتقوية المالية العمومية لهذه الدول وخفض مديونيتها العامة كانت لها آثار سلبية سريعة تمثلت في توقف النمو الاقتصادي وفي ارتفاع مهول في صفوف البطالة. هكذا كانت للأزمة الاقتصادية انعكاسات اجتماعية وخيمة.

من الغرب انتقلت الازمة للجنوب العالمي حيث غالبية دوله تابعة، هذا الانتقال تم عبر قنوات، منها أربعة أساسية تتمثل في: سوق السلع والخدمات، السوق المالي وكذا على مستوى اسواق النقد والشغل. فكما هو معلوم سوق السلع والخدمات بأفريقيا هو تابع للخارج، يخضع بشكل ملحوظ للعوامل والتقلبات الدولية، كما ان الصادرات الافريقية تتسم بتركيز شديد، فالمواد المصدرة تنحصر في واحدة الى ثلاثة فقط، ما يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية بالقارة. اما بخصوص الأسواق المالية بدول القارة فخضعت لتأثيرات عميقة جراء الازمة، هذه التأثيرات تجلت في تراجع ملحوظ في قيمة الأصول بالدول الافريقية مقارنة بدول مجموعة الثمانية (G8). اما فيما يتعلق بسوق صرف العملات فقد كانت التداعيات أكثر حدة، اذ تعرضت العملات الافريقية لتراجع ملحوظ، خاصة امام الدولار والأورو، ويعزى هذا الوضع عموما للتأثير المباشر للأزمة المالية العالمية على أسعار المواد الأولية، فضلا عن تراجع احتياطات النقد الأجنبي، الشيء الذي زاد من حدة الضغط على العملات المحلية بالقارة.

اما بخصوص سوق الشغل، فقد سجل فقدان للوظائف ببلدان الاستقبال، خاصة بأوروبا، ما انعكس سلبا على أوضاع العمال المهاجرين، حيث تدهورت ظروف عملهم، خاصة على مستوى الحقوق الشغلية، كما تراجعت بشكل ملحوظ فرص الحصول على العمل. وقد ترتبت عن هذا الوضع تداعيات خطيرة تمثلت في انخفاض التحويلات المالية للعمال المهاجرين الشيء الذي إثر على الدول التي يتبعون لها بحيث تراجعت إثر ذلك مواردها المالية، وعلى السكان، لاسيما الاسر الفقيرة التي فقدت جزءا مهما من مصادر دخلها نتيجة تقلص التحويلات. هكذا اتخذت انعكاسات الازمة على سوق الشغل بعدين أساسيين، الاول اقتصادي والثاني اجتماعي له علاقة بالدخل وبمستويات الفقر ومسارات التنمية.

الازمة الاقتصادية هذه ازدادت تفاقما مع اندلاع جائحة كورونا التي دفعت لاتخاذ إجراءات وقائية لتطويق انتشار الفيروس، منها الحجر الصحي الذي كانت له آثار اقتصادية مدمرة، لذلك لم تعد مسألة تطويق انتشار الفيروس هي التحدي الوحيد، بل ظهر مشكل آخر يكمن في ايقاف تدهور معدلات النمو الاقتصادي، لذلك حاولت الدول استئناف النشاط الاقتصادي لمنع حصول تداعيات اجتماعية خطيرة قد تؤدي الى حراكات احتجاجية واسعة خاصة بالعالم العربي والمغاربي الذي يعاني من سوء التسيير الإداري ومن ضعف السياسات العامة وانعدام الشفافية. بعد الانفراج الذي حصل بخصوص جائحة كورونا، اندلعت حرب أوكرانيا ما تسبب في خلل كبير بخصوص سلاسل التوريد ونقص في المواد الطاقية والغذائية، خاصة الحبوب، لتنعكس الازمة المركبة هذه على اقتصاديات الدول على شكل ارتفاع في نسبة التضخم وانتشار للبطالة والفقر بشكل غير مسبوق.

في هذا السياق نفسه لوحظ ان الازمة المعيشية بالمغرب صارت متعددة الابعاد، فبات حلها يستدعي إصلاحات هيكلية بكل المجالات. فحديث المغاربة اليوم يضور طول الوقت على مشكل الغلاء والارتفاع المهول والمستمر في المواد الغذائية والمحروقات. لهذا السبب فاهتمامات 61% من الاسر المغربية، وفق ما ورد في تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط، لم تعد هي الانشغال بالكماليات، بل الهم الوحيد هو توفير الضروريات. فالأسر المغربية، كغيرها من الاسر ببلدان الجنوب العالمي، تأثرت بالأزمة الاقتصادية التي تفاقمت تداعياتها مع جائحة كوفيد 19 ومع التضخم، وسنوات الجفاف المتتالية ومؤخرا مع الحرب الامبريالية بالشرق الأوسط وما ترتب عنها من ازمة الطاقة التي ستكون لها لا محالة انعكاسات على كل جوانب الاقتصاد والشغل لتتحول من جديد لازمة اجتماعية.

من المعلوم ان غالبية المغاربة يعتبرون ان التحدي الأكبر الذي يواجه البلاد هو الاقتصاد، وفي هذا السياق نفسه صدر تقرير لشبكة الباروميتر العربي ليونيو 2024 تضمن نتائج استطلاع للرأي تكشف عن تصاعد الفقر والهشاشة وسط المغاربة. فغالبية المشاركين في الاستجواب عبروا عن استيائهم وتدمرهم من الوضع الاقتصادي الذي أثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة. في نفس الإطار أشار تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، صدر 2024، على ان 82% من الاسر المغربية صرحة بتدهور مستواها المعيشي خلال 12 شهر الماضية. هذه الأرقام تظهر بما لا يدع مجالا للشك تداعيات الازمة الاقتصادية الخانقة والمستمرة والتي تتفادى السلطات الحديث عنها.

بخصوص الازمة الاقتصادية هذه فان مجموعة من الاقتصاديين، منهم الاستاد نجيب اقصبي، يؤكدون ان الازمة ليست، كما يدعي البعض، نتيجة لسنوات الجفاف المتتالية ولا هي متعلقة بالحروب فحسب، بل ناتجة أساسا عن الطبيعة الريعية للاقتصاد المغربي الذي يسود فيه الفساد والاحتكار وانتهاز الفرص من لدن الجهات السياسية النافذة، وتنتفي فيه فرص المنافسة الحرة، في ظل نظام سلطوي ينعدم فيه الفصل بين السلطة والثروة.

أزمة النظام الرأسمالي وانعكاسها على القطاع الفلاحي بالمغرب

ج. حسن

يعتبر المغرب بلدا قرويا وليس بلدا فلاحيا نظرا لطبيعة النظام القائم، الذي تبنى منذ الاستقلال الشكلي التوجه الرأسمالي من موقع التبعية، فبعد أن استولى الاستعمار على حوالي 1020000 هكتار من أجود الأراضي، استرجع منها النظام سنة 1963 حوالي 250000 هكتار وسنة 1973 مع سياسة المغربة حوالي 750000 هكتار، لكن بقي حوالي 20000 هكتار على الأقل لم يعرف رسميا لمن أسندت، وبعد أن تبنى النظام سياسة السدود التي توجه مياهها لسقي أراضي الملاكين العقاريين الكبار والتي توجه منتجاتها للتصدير بالخصوص، تم إهمال حوالي 70% من الفلاحين الصغار الذين لا تتجاوز مساحات أراضيهم خمسة هكتارات والتي أغلبها هي أراضي بورية والتي اضطر العديد منهم إلى بيع أراضيهم أو هجرها بسبب توالي سنوات الجفاف وغياب أي سياسة فلاحية تهدف إلى تحقيق السيادة الغذائية ودمج القرى المغربية وسكانها في نظام اقتصادي متكامل بين الفلاحة والصناعة الغذائية بهذه المناطق نفسها وربط كل ذلك بالتكوين والبحث العلمي مع دعم الفلاحين بالمكننة والأسمدة بأثمنة في المتناول لكن هذا ليس من سياسة النظام الهادف إلى التفقير الممنهج لسكان البوادي كخزان انتخابي للأحزاب المخزنية، استمر الوضع على حاله واستمر تهميش العالم القروي حتى أبريل 2008 حيث تم إطلاق مخطط المغرب الأخضر الذي امتد حتى سنة 2020 والذي حدد عدة أهداف من أجل جعل القطاع الفلاحي محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني وتحسين دخل الفلاحين، لذلك اعتمد على دعامتين هما فلاحة عصرية تنافسية وفلاحة تضامنية لمكافحة الفقر في العالم القروي وخصصت لهذا المخطط حوالي 100 مليار درهم لشراء الآليات وتجهيز الضيعات استفاد منا فقط كبار الفلاحين، بل زادت الدولة لمصدري الفواكه والخضر من دعمها لهم وأصبحت الفلاحة المغربية فقط في مصلحة كبار المستثمرين مغاربة وأجانب ولإطعام الخارج عوض السكان المحليين وقد انعكست هذه السياسة اللاشعبية أولا على الفرشة المائية والمياه السطحية التي تعرف استنزافا متواصلا وعلى غلاء أسعار المنتجات الفلاحية والحيوانية التي بلغت مستويات غير مقبولة بعد الفشل الذريع لمخطط المغرب الأخضر الذي طرحه عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية آنذاك، فتم طرح مخطط جديد سمي بالجيل الأخضر هو لعزيز أخنوش كذلك لكن طرحه وزير الفلاحة الجديد الذي لم يكن سوى عضوا في ديوان أخنوش حتى لا يتم الكشف عن الملفات التي تشتم منها رائحة الفساد، وما قضية «الفراقشية» الذين حصلوا على دعم 1300 مليار سنتيم على شكل دعم مباشر وإعفاءات من الرسوم حتى أكتوبر 2024 لفائدة مستوردي الأبقار والأغنام لتغطية السوق المحلية واحتياجات عيد الأضحى التي تثبت فشل هذا المخطط والسياسة الفلاحية بالمغرب في تحقيق السيادة الغذائية وتحسين أوضاع الفلاحين الصغار. هذه الفضيحة التي رفضت الأغلبية الحكومية الحالية تأسيس لجنة برلمانية للتقصي بشأنها، مما يؤكد الطابع المافيوزي لهذه الحكومة اللاوطنية واللاشعبية والمدعمة بشكل أو آخر من طرف النظام المخزني.

إن حجم المبالغ المالية المهدورة على هكذا مخططات مخزنية لم تؤدي إلى تحسين أوضاع عموم الكادحين/ات بالمغرب عامة ولا أوضاع كادحي/ات العالم القروي بالخصوص، بل ازدادت أوضاعهم/هن تدهورا، فثمن كيلوغرام من اللحم عندما تسلم أخنوش وزارة الفلاحة لم يكن يتجاوز 70 درهم في حين وصل الآن إلى 140 درهم ونفس الشيء بالنسبة لأثمنة الخضر والفواكه التي تضاعف ثمنها ثلاث مرات في المتوسط أما السمك فقد أصبح من رابع المستحيلات لدى الغالبية العظمى. هذه الأوضاع هي نتيجة حتمية لسياسات نظام مخزني ذي اقتصاد رأسمالي تبعي وريعي غارق في الفساد، همه الوحيد هو الحفاظ على مصالحه وخدمة أسياده الإمبرياليين وانصياعه لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المتحكمين الفعليين في السياسات العمومية. إن هذا الوضع لم يعد يطاق، لذلك لابد من خلق مبادرة سياسية من أجل مناهضة الغلاء وربط ذلك بمناهضة الاستبداد والفساد، فإما أن نكون أو لا نكون.

انعكاسات الأزمة الرأسمالية والحروب الأمبريالية على قطاع الطاقة بالمغرب

علال الجديد

تاريخ الرأسمالية تاريخ أزمات، والأزمات هي سمة بنيوية ملازمة لنمط إنتاج قائم على التراكم اللامحدود من أجل الربح. وفي فترات الأزمات الحادة وعندما يتعذر على القوى الرأسمالية الكبرى تأمين أرباحها بطرق سلمية، عندها تختار طريق الحرب لضمان استمرار هيمنتها. في هذا السياق، شهدنا العملية العسكرية في فنزويلا، أعقبها فرض السيطرة على تجارة النفط الفنزويلي. وفي الشرق الأوسط ،شنت إدارة ترامب والكيان الصهيوني الحرب على إيران والهدف دائما هو محاولة السيطرة على النفط والغاز الإيرانية والاقليمية والاستيلاء على الممرات التجارية خاصة مضيق هرمز كما فعلت بمضيق بنما لتأمين حركة التجارة العالمية ومراكمة رأس المال، وفي نفس الوقت الضغط على إمدادات الطاقة الصينية وعزل الصين وروسيا في نهاية المطاف عن منطقة وسط وغربي آسيا .إلا أن الصمود الإيراني قد أفشل مخططات ترامب والكيان الصهيوني ،وأحكمت إيران قبضتها على (مضيق هرمز) وتحكمت بحركة المرور عبره مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط من 60 الى أكثر من 110 دولار للبرميل الواحد .وفي حالة استمرار الحرب واتساع نطاقها الجغرافي أو ازدياد حدتها ،قد يؤدي إلى استمرار ارتفاع أسعار الطاقة ،خصوصا إذا تدخل اليمن وأغلق باب المندب والبحر الأحمر.

والمغرب كاقتصاد تابع لاقتصادات الدوائر الرأسمالية ومندمج بشكل كلي وبشكل غير متكافئ في السوق العالمية ،ليس بمنأى عن هذه التداعيات. إذ تنعكس هذه الأزمات

الخارجية بشكل مأساوي على القطاعات الحيوية وفي مقدمتها قطاع المحروقات. فالمغرب يعاني من تبعية طاقية تفوق 90٪ ، وهو ما يجعله عرضة أو رهينة لتقلبات السوق الدولية. فبعد تخطي سعر الغازوال 15 درهما وأسعار البنزين 14 درهما ،وجدت الأسر نفسها أمام تضخم مركب : ارتفاع تكاليف النقل وغلاء المواد الغذائية وزيادة في فواتير الانتاج و... وكان لهذه الأزمة انعكاس مباشر على جيوب المغاربة خاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

فمنذ فرض برامج التقويم الهيكلي في الثمانينات من القرن الماضي بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تم تفكيك العديد من آليات الحماية الاجتماعية وفتح المجال أمام الخوصصة وتحرير الأسواق وتحرير المحروقات مع مجيء بنكيران للحكومة. أدت هذه السياسات العمومية المنحازة كليا للرأسمال الكبير ،الى تفاقم الفوارق الطبقية بشكل صارخ،وتضررت شرائح واسعة من المغاربة وتدهورت قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية وأسعار المحروقات ما عمق اغتراب هذه الطبقة الكادحة داخل منظومة الإنتاج لا تخدمهم.

في المغرب، وبحكم تبعية اقتصاده ،لا ترتفع المحروقات فقط، بل ترتفع معها أرباح قلة تحتكر السوق،بينما تسحق القدرة الشرائية لعموم المواطنين/ ت. وكما بين كارل ماركس ،فإن الرأسمالية لا تعيش إلا بتوسيع دائرة الاستغلال. فمنذ تحرير أسعار المحروقات حيث أوقفت الدولة دعم المحروقات (صندوق المقاصة) وتخلت عن دورها الحمائي ،لم يتحقق « التنافس» الموعود كما زعمت الحكومة أنداك بل ترسخ احتكار فعلي تتحكم فيه شركات قليلة تحدد الأسعار وهوامش الربح بشكل شبه منسق، أسعار مرتفعة حتى عندما تنخفض كلفة الاستيراد في السوق العالمية وأرباح قياسية لا تقابلها أي مساءلة حقيقية . معروف أن المحروقات تعتبر عصب الاقتصاد المغربي .فكل زيادة في ثمن الغازوال أو البنزين، يتحول الى موجة غلاء تضرب جميع القطاعات ،النقل ،الفلاحة ،الصناعة الغذائية،السلع الأساسية والخدمات. والشعب هو من يؤدي الفاتورة في وقت تجمد فيه الأجور وترتفع فيه البطالة وتغيب الحماية وتحميل الطبقة العاملة وعموم الكادحين كلفة الأزمات العالمية.

أزمة المحروقات في المغرب ، هي تجلّ لأزمة بنيوية في نمط التنمية نفسه. فتدبير المجال الطاقي يحاط غالبا بطابع سيادي،يجعل تدبيره حكرا على الأجهزة البيروقراطية. لكن الاغلاق المفاجئ للمصفاة الوحيدة بالمغرب لتكرير النفط « سامير» وتأثيره على الساحة الطاقية ،سيبرز بشكل ملموس الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذا النهج. اذ اعتبر مجلس المنافسة في تقريره لعام 2019, أن غياب أي مصفاة وطنية فاقم من الفاتورة الطاقية ووضع المغرب في حالة تبعية مزمنة للخارج.

إن انعكاسات الأزمة الرأسمالية والحروب الأمبريالية تكشف أن استمرار نفس الاختيارات للدولة المغربية لن يؤدي إلا إلى مزيد من التبعية والتفقير، ما يطرح بإلحاح ضرورة بدائل اقتصادية واجتماعية قائمة على العدالة والسيادة الشعبية.

الطبقة العاملة والكادحين بالمغرب من يؤدي فاتورة الأزمات

تتعمق الأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنوات، مدفوعة بتشابك عوامل متعددة بدءا من 2008 والصراع بين روسيا و الناتو في اوكرانيا وصولا إلى تداعيات الجائحة، والحروب، واختلال سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية. هذه الأزمة لم تبق حبيسة المراكز الرأسمالية الكبرى، بل امتدت انعكاساتها بقوة إلى بلدان الأطراف، ومنها المغرب، حيث تتحمل الطبقة العاملة والكادحون العبء الأكبر من تداعياتها.

المصطفى خياطي

في المغرب، تتجلى آثار الأزمة أولاً في الارتفاع المهول لتكاليف المعيشة. فقد شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية، من حبوب وزيوت وخضر، زيادات متتالية، بالتوازي مع ارتفاع أسعار المحروقات والنقل. هذا الارتفاع لا يعكس فقط اختلالات السوق العالمية، بل أيضا هشاشة البنية الاقتصادية المحلية، المعتمدة بشكل كبير على الاستيراد والتقلبات الخارجية. فبالنسبة للعامل أو الأجير البسيط والتاجر الصغير وممتهن إحدى مهن الفقر، يعني ذلك تآكلا مباشرا للقدرة الشرائية، حيث لم تواكب الأجور والمداخيل هذه الزيادات، بل ظلت جامدة أو ارتفعت بشكل محدود لا يغطي التضخم. وتتجلى كذلك الأزمة في تدهور شروط العمل وتفاقم الهشاشة؛ فالمقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، تلجأ إلى تقليص عدد المستخدمين والعمال أو تجميد التوظيف أو فرض أنماط عمل مرنة ومؤقتة لتقليص التكاليف. هذا الوضع يعمق ظاهرة الشغل غير المستقر، ويضع العمال أمام خيارين أحلاهما مر: القبول بشروط عمل متدهورة أو الانضمام إلى صفوف البطالة. ويزداد هذا الوضع حدة في قطاعات مثل الفلاحة والبناء والنسيج، حيث تغيب الحماية الاجتماعية الفعلية.

وتسببت الأزمة كذلك في تعميق الفوارق الطبقية والاجتماعية بشكل صارخ، ففي الوقت الذي تعاني فيه الأسر الشعبية من صعوبات متزايدة لتأمين الحد الأدنى من العيش، تستفيد فئات محدودة من فرص المضاربة وارتفاع الأسعار. هذا التناقض يعكس طبيعة الاختيارات الاقتصادية القائمة، التي تميل إلى حماية مصالح رأس المال على حساب قوة العمل. فسياسات الدعم، حين توجد، غالباً ما تكون غير كافية أو غير موجهة بدقة نحو الفئات الأكثر تضررا.

وتتجلى انعكاسات الأزمة كذلك في تراجع الخدمات العمومية. إذ تدفع الضغوط المالية الدولة إلى تقليص النفقات الاجتماعية أو إعادة توجيهها، مما يؤثر على قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم. فبالنسبة للكادحين، الذين يعتمدون أساسا على هذه الخدمات على اعتبار أن من واجبات الدولة ان توفرها بالمجان وبجودة، يعني ذلك تدهورا إضافيا في شروط العيش، واضطرارا لتحمل تكاليف إضافية في القطاع الخاص، ما يثقل كاهلهم أكثر.

من زاوية أعمق، تكشف هذه الأزمة حدود النموذج التنموي القائم في المغرب والفاشل في نسخه القديمة والجديدة، والذي يعتمد على الانفتاح الاقتصادي غير المتكافئ، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والرهان على قطاعات هشة أمام التقلبات الدولية. هذا النموذج لم ينجح في بناء قاعدة إنتاجية قوية تضمن السيادة الاقتصادية والغذائية، ولا في تحقيق توزيع عادل للثروة.

أمام هذا الواقع، تتزايد أشكال المقاومة الاجتماعية، من إضرابات واحتجاجات قطاعية، إلى تنسيقيات مطلبية تدافع عن الحق في العيش الكريم. غير أن هذه التحركات غالباً ما تبقى مشتتة، في ظل ضعف التنظيمات النقابية وتراجع قدرتها على التأطير، مما يطرح ضرورة إعادة بناء أدوات النضال الجماعي على أسس ديمقراطية وقاعدية ووحدوية.

في الختام، يمكن القول إن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تخلق فقط صعوبات ظرفية، بل عمّقت تناقضات بنيوية يعاني منها المجتمع المغربي. والطبقة العاملة والكادحون هم من يدفعون الثمن الأكبر، سواء عبر تدهور القدرة الشرائية، أو هشاشة العمل، أو تراجع الخدمات. لذلك، فإن مواجهة هذه الأزمة لا يمكن أن تقتصر على إجراءات ظرفية، بل تتطلب مراجعة شاملة للخيارات الاقتصادية والاجتماعية، بما يضع مصالح الأغلبية في صلب السياسات العمومية و هذا الخيار لا يستقيم و لن يتحقق في ظل نظام تبعي و لا وطني و لاديمقراطي و لا شعبي و إزالته و تفكيك بنيته هو المدخل الرئيسي لتطبيق سياسات تنموية عمومية و شعبية وطنية.

ضرورة الجبهات في صد الهجوم الإمبريالي-المخزني على قوت الفقراء بالمغرب

يواجه الكادحون في المغرب هجوماً طبقياً كاسحاً يستهدف تصفية ما تبقى من مكتسبات تاريخية، وهو هجوم يندرج ضمن سيرورة «الأزمة البنيوية» للرأسمالية التبعية. من منظور ماركسي لينيني، فإن النظام المخزني ليس مجرد سلطة سياسية، بل هو الراعي لمصالح «البورجوازية الكومبرادورية» والمالية التي تقتات على فتات الموائد الإمبريالية. إن المرحلة الحالية تتسم بانتقال النظام من «الاستبداد التقليدي» إلى «تغول النيوليبيرالية المتوحشة»؛ حيث يتم رهن السيادة الوطنية بالكامل لإملاءات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين. هذا التحالف «الإمبريالي-المخزني» يسعى لتحويل المغرب إلى مختبر لسياسات التقشف، عبر ضرب القوة الشرائية ورفع اليد عن دعم المواد الأساسية، مما يضع الجماهير الشعبية أمام خيارين لا ثالث لهما: الموت البطيء تحت وطأة الجوع، أو النضال المنظم لقلب موازين القوى.

محمد راشيدي

الخصخصة كآلية للتراكم عبر السلب:

إن جوهر السياسات الراهنة يتمثل في «الخصخصة» التي لا تعني فقط بيع القطاع العام، بل هي عملية «تراكم عبر السلب» تهدف إلى تسليع الحاجيات البشرية الأساسية. إن إحداث «الشركات الجهوية متعددة الخدمات» لتفويت قطاعات الماء والكهرباء والتطهير، وتفكيك الوظيفة العمومية عبر «التعاقد»، وضرب مجانية الصحة والتعليم، كلها إجراءات تهدف إلى فتح مجالات جديدة لربح الرأسمال الاحتكاري على حساب دماء الفقراء. إننا أمام «لصوصية نظامية» تحول الحقوق الكونية إلى سلع، وتستنزف الثروات الطبيعية (خاصة الماء عبر المخططات الزراعية التصديرية) لإرضاء الأسواق الخارجية، مما يعمق الفوارق الطبقية ويحول المغرب إلى «ضيعة كبيرة» تخدم الإمبريالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

لماذا الجبهة؟ ضرورة الوحدة في الميدان

إن ضرورة بناء الجبهة تنبع من إدراك عميق لطبيعة الصراع الطبقي في المغرب، حيث يواجه الكادحون تحالفاً طبقياً متماسكاً يجمع بين السلطة والمراكز المالية العالمية، مما يجعل أي فعل احتجاجي معزول أو فئوي عاجزاً عن تغيير موازين القوى أو انتزاع مكاسب تاريخية حقيقية، فالتشتت الذي تعيشه الحركات الاحتجاجية والنقابية لا يخدم سوى النظام الذي يستثمر في تفرقة الصفوف لإضعاف المقاومة الشعبية والاستفراد بكل قطاع على حدة، ومن هنا تصبح الجبهة هي الصيغة التنظيمية والميدانية التي تسمح بصهر النضالات المتعددة في مجرى كفاحي واحد يربط بين الدفاع عن القوت اليومي وبين الموقف السياسي الجذري الرافض للتبعية الإمبريالية، فهي الأداة التي تحول الغضب العفوي إلى وعي طبقي منظم قادر على الانتقال من رد الفعل إلى الهجوم السياسي، وبناء كتلة تاريخية تضم العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين العضويين لفرض بديل وطني ديمقراطي شعبي يقطع مع اختيارات التفقير والتهميش ويؤسس لسلطة الكادحين على ثرواتهم ومصيرهم، وبدون هذا الالتئام الجبهوي الواسع يظل النضال الشعبي عرضة للاحتواء من طرف الأوهام الإصلاحية أو التصفية تحت وطأة القمع الطبقي المسلط على رقاب الفقراء.

الجبهة الاجتماعية المغربية وأفق الفعل النضالي

تتجسد راهنية الفعل الجبهوي اليوم في تقوية «الجبهة الاجتماعية المغربية» كإطار كفاحي يتجاوز التنسيق الفوقي نحو التجذر الفعلي في عمق الأحياء الشعبية والمصانع والجامعات، حيث تبرز المهام النضالية كحلقة وصل أساسية لربط الممارسة الميدانية بالوعي النظري، وذلك عبر الانخراط الجدي في التنظيم الذاتي للجماهير من خلال تشكيل لجان شعبية محلية تقود معارك التصدي للغلاء وتدافع عن الخدمات العمومية في كل زقاق ودوار، مع ممارسة ضغط مستمر لخلق وحدة نضالية ميدانية تتخطى كوابح البيروقراطيات النقابية وتضع مصالح الشغيلة فوق أي مساومة، كما يقع على عاتق هذا المسار الجبهوي ضرورة الربط العضوي بين معركة الخبز ومعركة الكرامة السياسية عبر المطالبة بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف التضييق على الحريات العامة، وصولاً إلى اعتبار مناهضة التطبيع الصهيوني جزءاً لا يتجزأ من مقاومة التغلغل الإمبريالي الذي يستهدف السيادة الوطنية، مما يجعل من الجبهة الاجتماعية المغربية رافعة أساسية لتحويل الاحتقان الاجتماعي إلى قوة سياسية منظمة قادرة على لجم غطرسة التحالف الطبقي السائد وتعبيد الطريق نحو بناء مغرب الديمقراطية والاشتراكية.

حوار توم مارتن لـ«الهدف»:

في مقابلة مطولة مع بوابة «الهدف»، تناول الناشط اليساري الفرنسي توم مارتن أبعاد الجدل المتصاعد في فرنسا حول مشروع «قانون يادان»

بوابة الهدف

النص الكامل للمقابلة:

في وقت يشهد فيه المشهد الدولي تحوّلات جذرية في قراءة الصراع بين الكيان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية في ظل حرب الإبادة الصهيونية ضد غزة وما يجري في الضفة ولبنان وفي المنطقة بأسرها تواصل باريس سياستها في تجريم حركة التضامن مع فلسطين. واليوم، يظهر ما يسمى بـ"قانون يادان" (الذي اقترحته النائبة كارولين يادان)، والذي تم اعتماده من قبل لجنة القوانين في يناير 2026، لإعادة رسم حدود المسموح والممنوع في الفضاء العام الفرنسي.

هذا المشروع لا يقتصر على كونه تشريعاً تقنياً لمكافحة معاداة السامية؛ بل هو، كما يصفه منتقدوه، "مقصلة" قانونية تسعى إلى محو الفوارق بين نقد الصهيونية كحركة سياسية ومعاداة السامية كجريمة كراهية.

وفي خضم هذا المشهد المتفجر وتصاعد الرفض الشعبي في الشارع الفرنسي - كما يتجلى في عريضة وقعها أكثر من 700 ألف مواطن - تتكاثر التحذيرات من شخصيات فكرية وقانونية. وفي مواجهة تعبئة كبيرة، تم سحب النص في النهاية، لكن الحكومة الفرنسية أعلنت نيتها تقديم مشروع جديد في يونيو المقبل.

يستضيف موقع "بوابة الهدف" الإخباري الناشط اليساري توم مارتان، الذي درس هذا القانون في مقال نشره في نهاية شهر يناير من هذا العام. ومن خلال رؤية نقدية معمقة، قام فيه بتفكيك جذور هذا النص، كاشفاً عن تحالف خفي بين «الماكرونية» واليمين المتطرف لحماية الكيان الصهيوني تحت غطاء مكافحة «الأشكال الجديدة من معاداة السامية».

حول مسألة التاريخ واللغة

1. الرفيق توم، لنبدأ بالمادة 4 من القانون. لقد حذّرت من قضية التحليلات التاريخية. كيف يمكن للقانون أن يسجن أكاديمياً لمجرد مقارنة سوسيولوجية بين ممارسات «الأبارتهايد» في "إسرائيل" والأنظمة الاستعمارية السابقة، بذريعة "التقليل من شأن الهولوكوست"؟

تنص المادة 4 من هذا المشروع، الذي تم تأجيله في نهاية المطاف، على اعتبار بعض المقارنات التاريخية شكلاً من أشكال إنكار الجرائم ضد الإنسانية. وبشكل خاص، تشير إلى أن "مقارنة دولة إسرائيل بالنظام النازي تعاقب باعتبارها تقليلاً فاضحاً من شأن الهولوكوست".

من جهتي، أرى أنه من الضروري مكافحة إنكار إبادة اليهود على يد النازيين؛ لكن هذا النص يقوم بخلط متعمد، فمن جهة يتجاهل الطابع الإبادي الموثق على نطاق واسع للسياسة الصهيونية في غزة، ومن جهة أخرى يسعى إلى حظر التحليلات التي تبرز الطابع الفاشي للحركة الصهيونية. وهذا ما نجده، على سبيل المثال، في تحليل دانيال بلاتمان، الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس والمتخصص في الهولوكوست، الذي صرّح: "الفاشية موجودة بالفعل في إسرائيل". ومن خلال تجريم المقارنة، تحاول السلطات الفرنسية منع فهم الصهيونية كأيديولوجيا سياسية متجذرة في تاريخ التفوق العنصري والاستعمار الاستيطاني.

2. يستهدف القانون مصطلحات محددة مثل "من البحر إلى النهر". هل نحن أمام محاولة فرنسية لإعادة تعريف "القاموس السياسي» للمقاومة الفلسطينية وتصنيفه كفعل إجرامي بدلاً من كونه أفقاً للتحرر؟

كان هذا المشروع يسعى بوضوح إلى تجريم معاداة الصهيونية، وخاصة المواقف التي تروّج لتحرير فلسطين "من البحر إلى نهر الأردن". وهذا ليس ظاهرة جديدة؛ فمنذ عقود، يسعى اللوبي المؤيد "لإسرائيل والقوى الإمبريالية الغربية" إلى نزع الشرعية عن حركة التحرر الوطني الفلسطينية من خلال تصنيف منظماتها كـ"إرهابية" وخلط مشروعها السياسي بـ"معاداة السامية". وهذا هو الهدف تحديداً من هذا المشروع: محاولة عزل نضال الشعب الفلسطيني عن حركته الواسعة للتضامن الدولي.

إذا جاءت هذه الهجمة اليوم، فذلك لأن جيلاً جديداً من الناشطين قد برز، وهو جيل منخرط في النضال ضد الإبادة في فلسطين، وقد فهم ضرورة تفكيك المشروع الصهيوني من البحر إلى النهر. ليس فقط لأنه استعمار استيطاني غير شرعي في أرض فلسطين، بل لأن النضال ضد "إسرائيل" يعني في النهاية النضال ضد الإمبريالية وسياساتها الرجعية والمعادية للشعوب في جميع أنحاء العالم. وهذه الرؤية السياسية هي التي تفسر مركزية قضية تحرير فلسطين.

الفخ الذي تنصبه IHRA

3. توقفت مطولاً عند تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA). وبصفتك مراقباً للمشهد الفرنسي، لماذا أصرت كارولين يادان على تحويل هذا التعريف "غير الملزم" إلى قانون يعاقب بالسجن خمس سنوات وغرامة قدرها 75 ألف يورو؟ ألا يمثل ذلك "خصخصة" للقانون لصالح أجندة دولة أجنبية؟

منذ اعتماد تعريف IHRA لمعاداة السامية قبل عشر سنوات، والذي يتضمن 7 أمثلة من أصل 11 تتعلق "بإسرائيل"، يسعى أنصاره إلى إدخاله في التشريعات الغربية. وهذه السياسة تواجه اعتراضات واسعة، وقد مني اللوبي المؤيد "لإسرائيل" بعدة انتكاسات؛ ففي فرنسا مثلاً، رفضت بلدية ستراسبورغ اعتماد هذا التعريف، معتبرة أنه يقيد حرية التعبير.

لكن يجب أن نكون واضحين: القضية لا تتعلق فقط باتباع "أجندة دولة أجنبية"، بل أيضا بتجريم الحركة المناهضة للإمبريالية التي تعارض دور "إسرائيل" كشريك استراتيجي ونقطة ارتكاز لمصالح الغرب في العالم العربي. وفي النهاية، من خلال تجريم التضامن مع فلسطين، تدافع الدول الإمبريالية عن مصالحها الخاصة.

4. كيف تفسر صمت "النخبة الليبرالية" في فرنسا تجاه هذا القانون، رغم أنه يمنح جمعيات مكافحة العنصرية حق الادعاء المدني ضد أي منتقد "لإسرائيل"، مما يفتح الباب أمام «مكارثية» قضائية؟

البرجوازية الفرنسية منقسمة حول هذه المسألة. وبفضل التعبئة الشعبية، تم سحب المشروع بعد أن أعلن الحزب الاشتراكي وتيارات من يمين الوسط وحتى بعض أعضاء الأغلبية الحاكمة عدم دعمهم له. ولم يكن ذلك بالطبع دعماً لفلسطين، بل تعبيراً عن موقف "ديغولي" يرى أن استقرار المصالح الإمبريالية في غرب آسيا يمر عبر حل "سياسي". ويتمثل ذلك في الترويج لحل الدولتين مع سلطة فلسطينية متعاونة وأنظمة رجعية تابعة لها لضمان استمرار المشروع الصهيوني.

كما أن فرنسا قوة إمبريالية من الدرجة الثانية، وتحاول بناء طريق ثالث مستقل عن الولايات المتحدة و"إسرائيل" للحفاظ على نفوذها؛ ولذلك، ترى هذه القطاعات من البرجوازية أن تجريم التضامن أمر مفرط، وتدعو إلى مواقف "أكثر توازناً" مقارنة بمواقف ترامب ونتنياهو وحلفائهما في فرنسا.

• *السلطوية الماكرونية و"الإسلامو-يسارية"*

5. وصفت هذا القانون بأنه تعبير عن "أزمة بنيوية للإمبريالية الفرنسية". هل تعتقد أن اختراع مصطلح «الإسلامو-يسارية» (كما فعل تاغييف) كان تمهيداً لتمرير «قانون يادان» بهدف عزل قوى اليسار الراديكالي عن قواعدها الشعبية المتضامنة مع فلسطين؟

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الكتلة الاشتراكية، غيّرت الإمبريالية الغربية تدريجياً نموذجها؛ فبعد الترويج لـ"نهاية التاريخ"، تبنت في مطلع الألفية "صراع الحضارات"، الذي يقسم العالم بين "حضارة" و"همجية".

ويأتي مصطلح "الإسلامو-يسارية" ضمن هذا السياق؛ إذ مهّد الطريق لتجريم نضال مناهض للاستعمار يُقدّم اليوم كـ"حرب دينية" أو "صراع حضاري ضد الإسلاميين". وهذه العملية تهدف إلى إسكات المعارضين السياسيين عبر شيطنة "أعداء داخليين وخارجيين" وتجريدهم من إنسانيتهم وطابعهم السياسي.

6. بالحديث عن ريما حسن وجان-لوك ميلانشون، هل تعتقد أن هذا القانون صُمم خصيصاً لعرقلة صعود حركة "فرنسا الأبية" عبر بوابة القضية الفلسطينية؟

أهداف هذا القانون واسعة وتستهدف جميع القوى التقدمية والثورية الداعمة لفلسطين. وفي الوقت نفسه، تتعرض "فرنسا الأبية" لحملة "كوربنة" تهدف إلى تحييدها، لأنها لا تزال واحدة من آخر القوى البرلمانية التي لم تخضع بالكامل للأجندة الرجعية.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هذه الحركة تعاني من نواقص عديدة، خاصة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية؛ فعلى سبيل المثال، لا تزال تدافع عن "حل الدولتين"، وهو ما أعتبره خطأً سياسياً.

الاستباق القضائي والمستقبل

7. طرح عالم الاجتماع إريك فاسين فرضية أن هذا القانون يُمثّل "رقابة استباقية" لتفادي تداعيات الأحكام الدولية (مثل محكمة العدل الدولية). هل توافق على أن فرنسا تحاول "تحصين" إسرائيل قانونيا داخليا قبل إدانتها دولياً بجرائم إبادة جماعية؟

من الواضح أن الدولة الصهيونية تواجه تحديات متزايدة، سواء في فرنسا أو على الصعيد الدولي، وقد أصبح شعار "من النهر إلى البحر، فلسطين ستكون حرة" الشعار المركزي لجيل تَشكّل في خضم النضال ضد الإبادة.

وقد جاء هذا المشروع استجابةً لهذا الواقع: فهدف القوى الغربية هو ضمان استقرار المشروع الصهيوني، باعتباره حارساً لمصالحها في المنطقة. وفي الحقيقة، هذا يعكس ضعفها أكثر مما يعكس قوتها.

8. أخيراً، في مقالك دعوت إلى "معاداة صهيونية متماسكة". في ظل التصعيد الأمني واستخدام قوات النخبة لتفريق الاعتصامات الطلابية في السوربون، كيف يمكن لهذا الجيل الجديد من الناشطين أن يتنفس في ظل قانون يعتبر "التحريض غير المباشر" جريمة إرهابية؟

علينا أولاً التأكيد على أن تجريم معاداة الصهيونية لا يلغي شرعيتها. ومن المهم تكرار ذلك. كما أن المعركة لم تنته بعد. ويجب اعتبار هذا التراجع الحكومي نُقطة انطلاق لتوسيع وتعزيز الاحتجاج، خاصة مع إعلان نية تقديم مشروع جديد في يونيو 2026.

كما أود التذكير بأن مقاطعة "إسرائيل" تعرضت أيضاً لهجوم قضائي في أوائل العقد 2010، حيث جرت العديد من المحاكمات، وأُدين بعض الأشخاص وتمت تبرئة آخرين. وبعد عشر سنوات من النضال السياسي والقانوني، أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فرنسا بسبب تقييدها لحرية التعبير، وأكدت قرارات قضائية أن المقاطعة أصبحت قانونية.

في رأيي، يُشكّل ذلك مصدر إلهام للنضال القادم؛ لكن لا شيء سيتحقق دون تنظيم جماعي وتضامن راسخ بين جميع مكونات هذا المعسكر.

توم مارتن هو مناضل مناهض للإمبريالية وللصهيونية، يقيم في مدينة تولوز بفرنسا. شغل منصب المتحدث باسم "رابطة فلسطين ستنتصر" (Collectif Palestine Vaincra) حتى قرار حلّها في فبراير 2025.

شارك مارتن في كتابة مقدمة كتاب "لا شيء أغلى من الحرية" للحكيم جورج حبش "الصادر عن دار نشر "أوائل صباحات نوفمبر" - Premiers Matins de Novembre. كما أنه عضو فاعل في مجموعة "Vacarme(s) Film" السينمائية التي أنتجت الفيلم الوثائقي الشهير "فدائي: معركة جورج عبد الله". يظهر توم مارتن بانتظام كمحلل ومتحدث في العديد من وسائل الإعلام الفرنسية والعربية، ولا سيما قناة الميادين اللبنانية ومنصة "Le Média" الفرنسية.

الاقتصاد العالمي في مواجهة ازمات الرأسمالية وتداعيات الحروب الامبريالية

ب.ح.

الازمة لاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، والتي ضاعفت التوترات الجيوسياسية التي تسببت فيها الحروب الامبريالية المشتعلة بمناطق عدة بالعالم من أثارها، كانت لها انعكاسات وخيمة على الأوضاع المعيشية للشعوب وعلى احوالها الاجتماعية، خاصة الطبقات الشعبية وفي مقدمتها العمال والفلاحين الفقراء. وقد اختلفت حدة هذه الانعكاسات من بلد لأخر وفق الشروط والقوة الاقتصادية التي يبديها كل بلد على حدة. هكذا اصبحت شعوب الجنوب العالمي في غالبيتها تعاني بشكل لافت من القرارات العدوانية والجائرة التي تقدم عليها القوى الامبريالية فترتب عنها تضخم مستورد وارتفاع مهول في المديونية وانعدام للأمن الغذائي وتعميم للفقر والهشاشة.

بحلول سنة 2008 دخل النظام الرأسمالي العالمي مجددا في ازمة اقتصادية تحولت معها كل الحلول المقترح للتخفيف من آثارها الى عوامل وفرت الشروط للدخول في فصول ازمة أعمق واعقد من سابقاتها. امام هذا الوضع لم يجد النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية من مخرج غير اشعال الحروب بكل انحاء المعمور. هذه الحروب منها من اتخذت شكل التدخل المباشر وأخرى كانت حروبا بالوكالة، كالتي لا تزال رحاها تدور بالأراضي الأوكرانية، حيث تواجه روسيا الفدرالية أمريكا وكل الأمبرياليات الغربية. اما بغزة فقد دخل الكيان الصهيوني في حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني، وهي حرب دمرت القطاع عن آخره وشردت من بقي حيا من سكانه، ولحد الساعة لا تزال هذه الحرب لم تضع اوزارها. اما في يونيو 2025 فقد شن الطيران الحربي الصهيوني عدوانا غادرا على دولة إيران، ونظرا لقوة الردع التي واجهها من الإيرانيين، فقد استغاث بالولايات المتحدة الامريكية التي انخرطت معه في نفس المستنقع، ما جعل منطقة الشرق الأوسط بكاملها تدخل في غليان وفوضى كانت لها انعكاسات على اقتصادات دول العالم.

الكل يتذكر بلا شك كيف تمكن الرئيس ترامب من الفوز بولاية رئاسية ثانية ذلك لان الجميع كان ينتظر ان يعم السلام حين توليه لولاية رئاسية جديدة، وبان أمريكا ستقلع عن نزعاتها العدوانية فتتعاقد مع السلام، كما وعد الرئيس بذلك اثناء حملته الانتخابية، فيسترجع اقتصادها عافيته وقوته بالرغم من ان ديونا كبيرة تثقله وتهدده في كل لحظة وحين بالانهيار. غير ان ما تم الوعد به من سلام بأوكرانيا لايزال حلما بعيد المنال رغم ما يزيد من أربع سنوات من استمرار حرب كانت الأكثر دمويتا بأوروبا، لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما ان السلام بفلسطين لم يتحقق بعد رغم ما تشهده المنطقة من وقف هش لإطلاق النار، غير ان الكيان الصهيوني يستغل ذرائع مختلفة لا ستناف هجومه على شعب اعزل بلملم جراحه بين أنقاض قطاع مدمر بالكامل. ومع مطلع السنة الحالية قام الرئيس ترامب الذي رشح نفسه لجائزة نوبل للسلام، بمعية حليفه الدائم، الكيان الصهيوني، بقيادة مجرم الحرب نتنياهو، بشن هجومه الثاني على دولة إيران. وفي تعارض مع الهجوم السابق على إيران، فالحرب هذه المرة ليست لها مدة محددة وذلك لاعتبارات عدة، منها ان اغتيال رئيس الدولة الإيرانية،

مع جزء من اعضاء حكومته وقسم من قاداته العسكريين، لم يبقى أي مجال للتفاهم ولإبرام اتفاقات سلام. لذلك يمكن اعتبار ان الحرب التي انطلقت هذه المرة بالشرق الأوسط ستكون حربا طويلة الأمد، حربا ستدور في جزء من العالم مزقته الصراعات المتكررة على مدى عقود من الزمن.

هكذا أشعل الرئيس الجديد الذي وعد بالسلم، الحرائق بكل القارات تقريبا ودخل في عدوان على إيران توقع انه سينهيه سريعا وبأقل تكلفة. بذلك يكون قد أجج الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط وإثر ذلك عرفت التوقعات الاقتصاديات الكثير من التذبذبات فيما يتعلق بتقدير المخاطر. فقد أصبح موضوع الساعة لذا جل المحللين والمتتبعين للصراع بهذه المنطقة هو ازمة الطاقة والامن الغذائي كما ادى الوضع السائد الى انقسام العالم وبشكل سريع الى قطبين متعارضتين، قطب يدعو للحرب وآخر ينادي للسلام. وفي ظل الصراع والفوضى المتنامية استطاعت دول ان تخرج لحد الساعة بأقل الاضرار من الورطة التي تسبب فيها ترامب وحليفه نتنياهو، غير ان دولا أخرى صارت عرضة لتداعيات الازمة، ومنها كل دول أوروبا ودول الجنوب ذات الاقتصادات التابعة والهشة. فقد تم اغلاق مضيق «هرموز» وكان ذلك وراء منع آلاف البواخر المحملة بالنفط من العبور ما تسبب في ازمة للطاقة على المستوى العالمي. وبالرغم من ان الازمة الحالية لم تصل حتى الآن لمستوى ازمة 1973، الا ان الاقتصاد العالمي اليوم، خلافا لما كان عليه منذ خمسين سنة خلت، يرتكز أساسا على البنزين والغاز. فباعتماد النفط والغاز تتم صناعة العديد من المواد الكيماوية، اغلبيتها تتشكل من الأسمدة، وبذلك يكون الاقتصاد العالمي يعتمد أكثر من أي وقت مضى على البتروكيماويات.

إضافة الى ما سبق، فبالخليج العربي، وأساسا بقطر، أنشئت شركات التكرير الكبرى التي تصدر ثلث الإنتاج العالمي من «الليتيوم» (lithium)، المادة التي تحتل اليوم مكانة خاصة في الصناعة الحديثة، خاصة في مجالات الرقائق الإلكترونية وبطاريات السيارات الكهربائية، كما ان هذه الشركات تقوم بإنتاج الألمنيوم والبنزين الرخيص المعتمد في تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية. في هذا الإطار يمكن القول ان هذه الازمة التي بدت لأول وهلة على انها أزمة طاقة، نظرا لما ترتب عنها من تخريب لمحطات التكرير بكلا الجانبين المتصارعين، إيران من جهة، والكيان الصهيوني ودول الخليج من جهة أخرى، فإنها ستؤدي في آخر المطاف الى كارثة حقيقية في سلاسل التوريد ذلك لان اغلاق مضيق هرموز قد ترتبت عنه ازمة في اللوجستيك نظرا لتوقف العديد من البواخر. فأكثر من 3000 باخرة هي اليوم خارج الخدمة، متوقفة بالجانب الشرقي من المضيق. لهذا السبب تعطل توريد المواد الأساسية للأسواق العالمية لان 40% فقط من البواخر المتوقفة بالمضيق هي التي تنقل النفط والمواد المعدنية، اما الباقي فهي ناقلات حاويات. فالأزمة القائمة لن تقتصر إذا على نقص في المواد الطاقية، بل ان الخصاص سيشمل المواد المصنعة من النفط، واساسا الأسمدة الكيماوية، لذلك فالعالم سيتواجد لا محالة امام ازمة أخرى، ازمة زراعية كبيرة ستمتد لكل العالم في الخريف القادم. ولا شك ان الازمة ستكون ايضا صناعية نظرا لان العديد من الأشياء منها الهواتف المحمولة والحواسب بكل احجامها وكل المواد الالكترونية سيتعذر انتاجها، وإذا تعطل الإنتاج فسينعكس ذلك أيضا على التوزيع والتسويق. وهذه العوامل مجتمعة ستكون وراء ازمة في الإنتاج ستترجم على شكل نقص في مناصب الشغل وخصاص في المواد قد يدوم طويلا نظرا لما وقع من تخريب للشركات الصناعية والتي سيتطلب إعادة تشييدها سنوات. لكل الأسباب السابقة فالازمة ستتخذ شكل خصاص كبير في المواد وتضخم اقتصادي مفرط.

ان الاقتصاد العالمي اليوم يختنق جراء ازمة شاملة أسبابها الحقيقية لا ترجع فقط لإغلاق مضيق هرموز، بل أساسا لتدمير المنشئات الصناعية بالبلدان المتصارعة. من المتضررين من تبعاتها تأتي على رأس القائمة، دول الجنوب ذات الاقتصادات التابعة لان شعوبها تعاني الفقر والهشاشة، ونظرا للمستويات التي سيصل اليها التضخم فإن هذه الشعوب لن تقوى على توفير حاجياتها الأساسية. أوروبا أيضا ستتضرر من هذه الازمة كما ستعاني منها الفلاحة الامريكية. اما روسيا كما الصين فستخرجان منها اقوى مما كانت عليه. وقد صار معلوم لذا الجميع ان ترامب هو من كان وراء هذه الورطة وهو الآن لا يدري كيف يخرج منها. فقد دخل الحرب وهو يعتقد انها ستكون خاطفة، لكن اليوم يتواجد في وضع يحسد عليه، فهو لم يحقق أيا من الأهداف الأربعة التي أعلن عنها قبيل اشعال فتيل الحرب، فإيران لا تزال تملك اليورانيوم المخصب وتحتفظ على برنامجها النووي المدني، كما انها لا تزال تدعم كل حلفائها بمنطقة الشرقة الأوسط، بلبنان و اليمن والعراق، ولاتزال بحريتها التابعة للحرس الثوري يحافظ على كل قدراتها الدفاعية، كما ان الدولة الإيرانية لا تزال تحتفظ على مخزون كبير من الصواريخ الباليستية، و اكتسبت مع الحرب قوة إضافية تمثلت في بسط سيطرتها على مضيق هرموز، في حين ان القوات العسكرية لترامب بدأت تشكوا النقص في العتاد والذخيرة، ويتواجد هو كرئيس، مع نخبة سياسية تبدي الكثير من التردد والانتقادات لمآلات الحرب، ما اضطره للجوء للاقالات في صفوف قادته العسكريين ومن بين مستشاريه.

عمال «المنصات والتوصيل»:

الوجه البشع الجديد للاستغلال الرأسمالي

في كل صباح، حين تستيقظ المدن المغربية على صوت حركة السير وضجيج الأسواق، يشقّ آلاف الشباب طريقهم على دراجاتهم النارية، حاملين حقائب التوصيل على ظهورهم، مسرعين في شوارع الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة. إنهم عمال «المنصات الرقمية»، الجنود المجهولون لاقتصاد «الطلب الفوري»، الذين يُشكّلون اليوم الوجه الأكثر فجاجةً وعُريًا للاستغلال الرأسمالي في طوره الجديد. هؤلاء الشباب، الذين دفعتهم الهشاشة الاقتصادية إلى «قبضة التطبيقات»، يمثلون طليعة «البروليتاريا الرقمية» التي تُستنزف قواها الجسدية والنفسية خلف ستار من الحداثة التقنية.

محمد راشيدي

الرأسمالية تُعيد اختراع العبودية بمصطلحات تقنية

لفهم هذه الظاهرة فهماً جذرياً، لا يكفي أن نصفها بالظلم أو القسوة؛ بل يجب أن نضعها في إطارها التاريخي-المادي الصحيح. فما تفعله منصات من قبيل «Glovo » و«Jumia Food » وغيرها ليس ابتكاراً تقنياً بريئاً جاء ليسهل حياة المواطنين، بل هو تكثيف وتحديث لأقدم آليات نهب فائض القيمة التي حللها ماركس في «رأس المال». الفارق اليوم هو أن السلاسل الحديدية صارت خوارزميات غير مرئية، وأن السجن صار تطبيقاً ذكياً على الهاتف المحمول يراقب كل حركة وسكنة.

يُقدّم هؤلاء العمال للرأي العام، وللعمال أنفسهم، باعتبارهم «شركاء» أو «مقاولين ذاتيين»، وهو توصيف أيديولوجي بامتياز، يهدف إلى طمس العلاقة الحقيقية القائمة، وهي علاقة رأسمال ـ عمل مأجور في أبشع صورها التقليدية. فالعامل يمتلك وسيلة إنتاجه الظاهرية (الدراجة، الهاتف)، بيد أنه لا يملك سوق العمل، ولا الخوارزمية التي توزع الطلبات، ولا المنصة التي تحدد السعر، ولا العلاقة مع الزبون. إنه لا يبيع منتَجاً، بل يبيع جسده وزمنه وطاقته العصبية للرأسمال الرقمي، بلا ضمانات، بلا عطل، وبلا كرامة قانونية.

«ديكتاتورية الخوارزمية»: استلاب الوعي والجسد

في النظام الرأسمالي التقليدي، كان المدير أو «المراقب» بشراً يمكن مواجهته أو التفاوض معه. أما في اقتصاد المنصات، فالمراقب هو «الخوارزمية»؛ كيان رياضي صامت لا يعرف الرحمة ولا يدرك الظروف الإنسانية. هذه الخوارزمية تعيد صياغة مفهوم «الاستلاب» حيث ينفصل العامل عن نتاج عمله وعن زملائه، بل وعن ذاته.

تعمل الخوارزمية بنظام «التلعيب، حيث يتم تحويل العمل الشاق إلى ما يشبه السباق الرقمي المستمر. يتم تصنيف العمال بناءً على سرعة الاستجابة، وعدد الطلبات، وتقييمات الزبائن. هذا الضغط النفسي المستمر يؤدي إلى تآكل الجهاز العصبي للعمال، حيث يجد العامل نفسه في صراع دائم مع الزمن، مما يدق ناقوس الخطر حول زيادة حوادث السير الناتجة عن السرعة المفرطة والارتباك الذهني.

يتجاوز الاستغلال هنا الإجهاد البدني ليصل إلى استلاب سيكولوجي عميق. العامل لا يشعر بكيانه كإنسان، بل كمجرد «نقطة بيضاء» تتحرك في خريطة «GPS ». هذا النوع من العمل يقتل الروح الجماعية؛ فبدلا من «المصنع» الذي كان مكانا للوحدة الطبقية، خلقت المنصات «عزلة رقمية». كل عامل يرى في زميله منافساً على «الطلبية» القادمة وليس رفيقاً في المحنة. إن «سيكولوجية السباق» التي تغذيها المنصة عبر التنبيهات الصوتية المستمرة، تخلق حالة من القلق المزمن وتدفع العمال لتجاهل إشارات المرور والمخاطرة بحياتهم من أجل دراهم معدودة. إنها عملية تحويل الإنسان إلى «روبوت بيلوجي»، حيث تبرمج مشاعره وردود أفعاله وفقاً لمنطق الربح الأقصى للمنصة.

الاستغلال بالأرقام: جغرافيا القهر في شوارعنا

لا تحتاج الأيديولوجيا الثورية إلى أن تخترع شيئاً؛ يكفي أن نرى الواقع المادي الملموس في شوارعنا. يعمل عامل التوصيل في المغرب في المتوسط ما بين 10 و14 ساعة يومياً، تحت شمس حارقة أو مطر غامر، عُرضة لحوادث سير مميتة بشكل يومي. هؤلاء العمال يفتقرون لأبسط مقومات الحماية الاجتماعية: لا تأمين صحي، لا تعويض عن حوادث الشغل، ولا حق في التقاعد.

في مدن كبرى كالدار البيضاء، يقطع عمال التوصيل مسافات تتجاوز أحياناً 100 كيلومتر يومياً على دراجات متهالكة. التكلفة الحقيقية التي يتحملها العامل لا تقتصر على الوقود، بل تشمل «الاهتلاك السريع» لجسده ولوسيلة نقله. إننا أمام نموذج اقتصادي «طفيلي» يعيش على البنية التحتية للدولة وعلى الممتلكات الخاصة للفقراء. فالشركة لا توفر مرآباً، ولا وقوداً، ولا صيانة، بل تكتفي بامتلاك «البرمجية» وتجني منها الملايير. وإذا ما تعرض العامل لحادثة سير في مدارة مزدحمة، فإن المنصة تسارع لإغلاق حسابه لأنه «تأخر في التوصيل»، دون أن تسأل عن سلامته الجسدية. هذا الواقع يكرس انقساما طبقياً حاداً؛ فئة مرفهة تطلب الطعام بضغطة زر، وفئة مسحوقة تخاطر بحياتها لإيصال ذلك الطعام ساخناً مقابل ثمن بخس لا يسد الرمق.

وهم «الحرية» وخدعة المقاول الذاتي

من أخبث ما أفرزته الرأسمالية الرقمية هو تحويل قيد الاستغلال إلى خطاب تحرري زائف. يُقال للشاب المغربي: «كن مدير نفسك، واعمل في الوقت الذي تحبه»، وهو شعار جذاب في بلد يعاني من بطالة هيكلية خانقة. لكن الحقيقة هي أن هذه «الحرية» هي حرية الجوع. فالعامل الذي لا يفتح التطبيق في ساعات الذروة (التي تحددها الشركة) يعاقب تقنياً بنظام التقييم الذي يخفض رتبته ويحرمه من الطلبات المستقبلية.

هذا ما سماه ماركس «الإكراه الصامت لعلاقات الإنتاج»؛ العامل لا يُجبر بالسوط، بل يُجبر بالحاجة الاقتصادية وبغياب البدائل. في المغرب، حيث تراجعت الوظيفة العمومية وضعف القطاع الخاص المهيكل، يجد الشاب نفسه مضطراً لقبول شروط المنصات كخيار وحيد للنجاة من براثن الفقر المدقع. إنها عملية «تسليع» كاملة للإنسان، حيث يُعامل العامل كقطعة غيار قابلة للاستبدال في أي لحظة.

الدولة المغربية: الغياب المتعمد وفخ «التبعية القانونية»

من المنظور الماركسي-اللينيني، الدولة هي اللجنة التنفيذية لإدارة شؤون الطبقة البرجوازية. وفي حالة عمال المنصات في المغرب، يتجلى هذا بوضوح في الفراغ التشريعي المتعمد. فالدولة حين استحدثت نظام «المقاول الذاتي»، كانت تطمح لامتصاص البطالة تقنياً، لكن الشركات العابرة للقارات اختطفت هذا الإطار لتحويله إلى غطاء لتهرب ضريبي واجتماعي ضخم.

يجد العامل نفسه عالقاً في «تبعية اقتصادية» كاملة للمنصة، لكن دون «تبعية قانونية» تحميه. هذا التناقض هو جوهر الأزمة؛ فالمنصة تفرض الزي، والمسار، والتوقيت، وطريقة التعامل مع الزبون، وهي عناصر تشكل في فقه القضاء الاجتماعي «علاقة تبعية» كاملة تستوجب عقد شغل. إن صمت المشرّع المغربي ليس جهلاً، بل هو اختيار سياسي يهدف إلى جلب الاستثمارات الأجنبية على حساب عرق الشباب. الدولة هنا تخلت عن دورها الحمائي لتصبح حارساً لمصالح الشركات الكبرى، تاركة «البروليتاريا الرقمية» تواجه مصيرها أمام خوارزميات لا ترحم.

نحو وعي طبقي: من «المقاول وهمياً» إلى «البروليتاريا واقعياً»

لقد علمنا التاريخ أن الوعي الطبقي لا يولد من فراغ، بل من المعاناة المشتركة والتنظيم. عمال المنصات في المغرب يعيشون حالة «التشتت البروليتاري»؛ فهم لا يجتمعون في مصنع واحد، بل يلتقون صدفة في إشارات المرور أو أمام المطاعم. هذا التشتت المكاني هو سلاح الرأسمالية لمنع التنظيم النقابي، حيث يتم عزل كل عامل في فقاعته الرقمية الخاصة.

بيد أن الوعي بدأ ينبت من قلب المعاناة. بدأت تظهر تنسيقيات محلية، ومجموعات «واتساب» و«فيسبوك» تتحول من مجرد فضاءات للدردشة إلى منصات للتعبئة والاحتجاج. إن تحول هؤلاء الشباب من رؤية أنفسهم كـ «شركاء مستقلين» إلى إدراك أنهم «عمال مستغلون» هو الخطوة الثورية الأولى لكسر الهيمنة. المعركة اليوم هي معركة استعادة الكرامة الجماعية ضد منطق «الفردانية» الذي تفرضه الخوارزمية.

برنامج نضالي: ما العمل؟

إن الماركسية-اللينينية هي نظرية للعمل والتغيير. وفي مواجهة هذا الاستغلال، يجب رفع سقف المطالب لتشمل:

المأسسة القانونية: فرض اعتراف قانوني بعمال المنصات كأجراء كاملي الحقوق، وإلزام الشركات بأداء مساهمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS). يجب تعديل مدونة الشغل لتشمل «العمل عبر المنصات» كفئة محمية، انتزاعاً لاعتراف قضائي بالصفة الأجيرية أسوة بما حققه العمال في تجارب دولية كإسبانيا (قانون الرايدرز).

الأجر الأدنى المضمون: تحديد حد أدنى للعمولة يضمن حياة كريمة، بعيداً عن تقلبات الخوارزمية وتلاعباتها، وضمان دخل ثابت يقي العامل غدر الأيام التي تضعف فيها الحركة التجارية.

تأمين الحوادث والمسؤولية: إلزام المنصات بتوفير تأمين شامل على حوادث السير والوفاة المهنية، وتفعيل دور «مفتشية الشغل» لمراقبة معايير السلامة. فمن غير المقبول أن يموت شاب من أجل «وجبة سريعة» دون تعويض لعائلته.

نقابة عمال المنصات: بناء تنظيم نقابي وطني ديمقراطي يمثل هؤلاء العمال ويخوض معارك جماعية، بما في ذلك «الإضراب الرقمي» (إغلاق التطبيقات بشكل جماعي) لشل حركة الأرباح وإجبار الشركات على الجلوس لطاولة التفاوض.

سيادة البيانات والشفافية: الحق في الوصول إلى «الخوارزمية» وفهم معايير توزيع الطلبات، لضمان عدم وجود تمييز أو عقوبات تعسفية مبنية على معايير تقنية مبهمة.

صرخة من قلب الشوارع

حين تمر بجانب شاب يحمل حقيبة صفراء أو زرقاء في منتصف الليل تحت المطر، تذكر أنك لا ترى «نموذجاً اقتصادياً ناجحاً»، بل ترى جرحاً غائراً في جبين العدالة الاجتماعية. في شوارع المغرب، تعيد الرأسمالية كتابة تاريخها الدموي بأدوات «السيليكون فالي»، حيث يتم سحق الإنسان تحت عجلات الدراجات النارية في سبيل مراكمة الأرباح في بنوك بعيدة.

إن المعركة ضد استغلال عمال المنصات ليست معركة فئوية، بل هي جزء من النضال الشامل ضد النظام الرأسمالي الذي يقدس الربح ويهين الإنسان. الإجابة لن تكون في «تحديث التطبيق»، بل في إسقاط منطق الاستغلال وبناء بديل اشتراكي يضع كرامة العامل فوق كل اعتبار. وكما قال ماركس وإنغلز في بيانهما الخالد: «يا عمال العالم، اتحدوا!»، فليس أمام عمال المنصات في المغرب ما يخسرونه سوى سلاسلهم الرقمية، وأمامهم كرامة يستردونها وشوارع يملكونها.

سيمون دو بوفوار المثقفة الثائرة

كانت سيمون دو بوفوار الكاتبة الأكثر شهرة وحضوراً على المستوى العالمي بين الكاتبات الفرنسيات خلال القرن العشرين، فهي أستاذة الجيل كما لقبت، وملهمة الحركة النسوية والمدافعة الشرسة عن قضايا المرأة وتحررها وحقوق المضطهدين، لم تكن شهرتها بسبب علاقتها الإشكالية مع فيلسوف الوجودية جان بول سارتر، وإنما بسبب أفكارها ومواقفها التي ضمنتها العديد من المؤلفات التي ستلهم الأجيال على مدى عقود طويلة، فمن هي سيمون دو بوفوار الفيلسوفة الوجودية ورفيقة درب سارتر؟

بقلم: ميادة سفر

حياة سيمون دو بوفوار

في الساعة الرابعة من فجر التاسع من شهر كانون الثاني يناير 1908 في باريس، وفي غرفة ذات أثاث أبيض ستولد لأسرة ميسورة الحال، الفتاة التي ستتمرد على كل التقاليد التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وتصبح اسماً لامعاً في تاريخ الفلسفة، بعد أن كانت المرأة بعيدة عن تلك المجالات ومهمشة لدرجة لم يسمح لها أن تتصدر المرتبة الأولى في الجامعة التي ذهبت إلى جان بول سارتر، الفيلسوف الذي ستربطها به علاقة مختلفة عن كل العلاقات التي مرّ بها كل منهما، وهي التي ستحتفظ بذكراه بعد وفاته، ويظل مدار حديثها الدائم في السنوات الست التي عاشتها بعد رحيله، وعنه ستكتب (مراسم الوداع) الكتاب الوحيد الذي لن يقرأه كما تشير في مقدمته.

في أسرة برجوازية تلقت تربية كاثوليكية تقليدية من والدتها التي أعطتها تربية دينية حازمة وشعوراً بالواجب، ستفجر في داخلها ثورة عارمة كما تقول في مذكراتها على أوضاع المرأة، بدءاً من البيت حيث كانت تتبرم من مطالبتها بالقيام ببعض المهام المنزلية التي اعتبرت حصرها بالمرأة دون الرجل هو شكل من الإذلال الذي سترفضه وتتعهد لنفسها ألا تصبح يوماً ربة منزل ولا أن تصير أماً، تتعرض سيمون لصدمة كبيرة في شبابها بسبب موت صديقتها الحميمة (زازا) عام 1929، حيث عانت من حزن شديد، لتكتب روايتها (فتاتان لا تفترقان) عام 1954 التي صدرت ترجمتها مؤخرا عن دار تانيت للنشر، ترجمة مروان أسبر، تلك الرواية التي تحكي فيها عن علاقتها الحميمة جداً بصديقتها إليزابيث مابيل، لذلك سيتأخر صدورها سنوات طويلة بعد رحيل سيمون، حين قررت ابنتها بالتبني إخراج تلك الرواية من الأدراج ودفعتها للنشر.

حصلت في عام 1925 على شهادة البكالوريا لتبدأ بدراسة الفلسفة في جامعة السوربون، حيث قدمت رسالتها الفلسفية حول لايبنتز بين عامي 1928 - 1929، وتقدمت لامتحان الأستاذية في الفلسفة الذي يؤهل المتقدم لممارسة مهنة التدريس...

واصلت دو بوفوار الكتابة حتى آخر أيامها، فأصدرت العديد من الروايات والكتب والمقالات السياسية والفلسفية، وفازت روايتها (المثقفون) التي نقلها إلى العربية جورج طرابيشي، وصدرت عن دار الآداب اللبنانية عام 1962، بجائزة غونكور عام 1954، وهي أشهر جائزة أدبية فرنسية، صورت فيها الصراع الفكري والسياسي بين المثقفين اليساريين في نهاية الحرب العالمية الثانية، لا سيما أعلام الفلسفة الوجودية الذين سيتعرف عليهم القارئ بسهولة في تلك الرواية، ويعرف منهم سارتر وألبير كامو، فضلاً عن العديد من الأعمال التي حققت لها شهرة واسعة مثل سيرتها الذاتية المعنونة (قوة الأشياء)، و(قوة العمر) و(موت عذب جداً)، وقد ترجمت أغلب أعمالها إلى اللغة العربية.

على الرغم من أنها لم تكن متحمسة في بداية حياتها للنسوية، ورفضت الانضمام إليها؛ إلا إنّ كتابها (الجنس الآخر) سيشكل علامة فارقة في التاريخ النسوي، ويتحول إلى خارطة طريق للأجيال القادمة لمواصلة الكفاح والنضال في سبيل التحرر، إلا أنها ستعلن نفسها نسوية في مقابلة معها عام 1972، وتنضم إلى نسويات ماركسيات في تأسيس مجلة (أسئلة نسوية)، وفي الستينات ستشارك في النضال السياسي ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وتكتب نصاً طويلاً عن المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد.

الفيلسوفة

عاشت سيمون دو بوفوار حياتها تتغنى بالوجودية، وإن لم يتم الاعتراف بها فيلسوفة إلا في أواخر حياتها، يبدو أنّ وجودها شبه الدائم مع سارتر قد ألقى بظلاله عليها وجعل الكثيرين يعتقدون أنها تعيش في ظل صاحب (الوجود والعدم)، وأنّ مشروعها الفلسفي إن وجد لا ينفصل عن مشروع سارتر الفلسفي الوجودي، وذهب البعض إلى القول إنّ أعمال دو بوفوار الفلسفية لم تكن إلا تطبيقاً لأفكار سارتر وفلسفته، لذلك لم تحظ بالاهتمام الذي حظي به سارتر فلسفياً، وظل ينظر إليها أديبة فقط، وهي لا تنكر أثر سارتر في شخصيتها وأفكارها، ففي كتابها (قوة الأشياء) تقول: (ليس صدفة أنّ الإنسان الذي اخترته هو سارتر، كنت تبعته بفرح لأنه كان يقودني في دروب كنت أريد أن أسلكها، لقد ساعدني سارتر، وساعدته كذلك، وأنا لم أعش من خلاله)، وفي كتابها (قوة العمر) تحكي عن الفوارق بينهما (سارتر يعيش ليكتب، كان يرى أنّ من واجبه أن يشهد على كل شيء، وأن يعيد صياغته تحت ضوء الحاجة، أما بالنسبة لي، فكان ما يحثني على الكتابة هو أن أعبر وعيي لمباهج الحياة التي عليّ انتشالها من الزمن والعدم).

حاولت دو بوفوار طيلة حياتها وأثناء دراستها الجامعية أن تنهل من مختلف صنوف المعرفة، فقد قرأت أفلاطون ولايبنتز وشوبنهاور وبرغسون ونيتشه، فضلاً عن قراءة الأدب، حيث قرأت بريتون وآرغون، واستولت عليها السريالية - كما تشير في يومياتها. وفي محاولة منها لإثبات نفسها فيلسوفة إلى جانب سارتر سوف تصدر روايتها الأولى (المدعوة) عام 1943 في نفس العام الذي صدر فيه كتاب جان بول سارتر الأشهر (الوجود والعدم)، وعنها يقول ميرلوبونتي: (إنها طريقة جديدة لممارسة الفلسفة الوجودية).

لن يمضي وقت طويل حتى تصدر دو بوفوار كتابها (نحو أخلاق وجودية) الذي اعتبر أول كتبها الفلسفية، وفيه تتناول العديد من المسائل الفكرية والفلسفية والسياسية، وتطرح الكثير من الأسئلة الوجودية، تقول: (لقد حددت الوجودية نفسها من البدء بأنها فلسفة الالتباس)، تلك الأسئلة ستنبثق عنها أسئلة أخرى أخلاقية وسياسية، عن ماهية الأفعال التي تعبر عن حقيقة وجودنا؟ وعن طريقة العيش بحرية؟ وكيف يمكن خلق ظروف تدعم إنسانية البشر؟ وعن علاقتنا بالآخر؟ تقول: (الإنسان بانسلاخه عن العالم، يجعل من نفسه حاضراً في العالم، ويجعل العالم حاضراً فيه)، وتتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ لكل إنسان خياراته الخاصة والمستقلة، لكن لا يمكن دعم تلك الخيارات دون مساعدة الآخرين.

لم تتوقف سيمون دو بوفوار عن تطوير فلسفتها الوجودية، وبقيت ملتزمة بأنّ هوية الإنسان تتحدد بأفعاله: (إنّ ما يخصني هو فقط ما أتعرف فيه بوجودي، إنّ ما هو ملكي هو قبل كل شيء إنجاز مشروعي) من (مغامرة الإنسان). فبعد المحادثة بين بايروس وسينيز التي افتتحت بها الكتاب والتي طرحت تساؤلات حول طريقتنا في تبرير أفعالنا؛ تتساءل دو بوفوار: ما هو قياس الإنسان؟ أي أهداف يستطيع اقتراحها على نفسه، وأي آمال يستطيع أن يسمح لنفسه بها؟ ناقشت علاقة الإنسان بالآخر والعالم من حوله، واعتبرت أنّ تلك العلاقة (ليست مقررة من قبل، إننا نحن الذين نقرر)، وهي بذلك تؤكد على الفكرة التي قامت عليها الفلسفة الوجودية من أنّ (الوجود يسبق الماهية) والتي تعني أنّ الإنسان يوجد أولاً ثم يتعرف إلى نفسه.

أيا تكن التوصيفات التي أطلقت على سيمون دو بوفوار سواء أديبة أم فيلسوفة؛ فإنها لا تشكل تقييماً حقيقياً لقيمتها الفكرية، كما لم يقلل ارتباط اسمها بجان بول سارتر من أهميتها، ولم تفوت فرصة إلا اعترفت أنها من الناحية الفكرية أقل شأناً من سارتر. في (مذكرات فتاة رصينة) تقول: (بعد نقاش دام ثلاث ساعات كان عليّ أن أعترف بهزيمتي)، فلم تجد دو بوفوار حرجاً من الاعتراف بأهمية سارتر وتفوقه عليها.

تعرضت سيمون دو بوفوار للانتقادات والسخرية ونعتت بالمرأة المنحرفة، بسبب تمردها ورفضها للصورة النمطية للمرأة، وها هي تؤكد في كتابها (وانتهى كل شيء): (أردت أن أوجد في عيون الآخرين، وأنا أشاركهم حبي لحياتي وتعلقي بها، لقد نجحت في ذلك تقريباً، لديّ أعداء ألداء، ولديّ عدد كبير من الأصدقاء من بين قرائي، لا أطمع بأكثر من ذلك)، ورغم ذلك بقيت دو بوفوار أيقونة نسوية وإحدى أهم المفكرات، وما زال كتابها (الجنس الآخر) ملهماً لأعداد كبير من النساء حول العالم.

كانت قد مرت ست سنوات على وفاة سارتر حين لفظت سيمون دو بوفوار أنفاسها الأخيرة في الرابع عشر من نيسان أبريل 1986، لتدفن بجواره حسب وصيتها، وكانت تتمنى لو تحظى بجنازة شبيهة بجنازته، غير أنّ سارتر تفوق عليها حتى في موته حيث تجاوز عدد مشيعيه الأربعين ألفاً، وحين عبرت جنازتها حي مونبارناس وقف رواد مقهى (لا كوبول) ملتقى المفكرين والمثقفين لإلقاء تحية الوداع عليها.

عن آداب وتراث: سوريا الخميس 30/01/2025

تحت الخوذة (10)

ناصر احسايين

حين وصل الخبر إلى الدوار، لم يصل الخبر دفعة واحدة، بل تسلّل... كما تتسلّل الريح الباردة من بين شقوق الأبواب القديمة. في البداية، كان مجرد كلام عابر. رجل عاد من المدينة، قال شيئًا على عجل، لم يفهمه الجميع، لكنهم التقطوا منه كلمة واحدة ظلّت معلقة في الهواء: «اعتقال.»

في الدوار، لا تمرّ الكلمات دون أثر. تكبر بسرعة، تتشعّب، وتجد لنفسها طريقًا إلى كل بيت.

كان الأب في الحقل حين سمع. لم يبدُ عليه شيء في اللحظة الأولى، فقط توقّف قليلًا، كأن جسده تذكّر التعب فجأة. سأله الرجل مرة أخرى، وكأنه يريد أن يتأكد أنه سمع جيدًا.

هزّ رأسه ببطء، ثم عاد إلى عمله. لكن يديه لم تعودا كما كانتا. كانتا أبطأ... وأثقل.

في المساء، جلس في مكانه المعتاد، نفس الحصير، نفس الجدار، نفس الصمت. لكن الصمت هذه المرة كان ممتلئًا بشيء لا يُقال. لم يسأل كثيرًا، ولم يُظهر خوفًا، كأنّه قرر أن يحمل الخبر داخله... وحده.

أما الأم، فقد وصلها الخبر بشكل مختلف. امرأة همست لها عند باب البيت، بصوت منخفض، كأنها تخشى أن يسمعها أحدٌ، أو كأنّ الكلمات نفسها كانت تخجل من أن تُقال بصوت عالٍ. في البداية، لم تفهم. ثم فهمت فجأة. جلسَت، لا لأنها تعبت. بل لأن الأرض لم تعد ثابتة كما كانت. لم تبكِ فورًا. ظلت تنظر أمامها طويلًا، كأنها تحاول أن ترى ما لا يُرى... ابنها، أين هو الآن؟ هل هو جائع؟ هل ناداه أحد باسمه؟

في الليل، حين نام الجميع، رفعت يديها بالدعاء. لم تقل شيئًا كثيرًا، فبعض الخوف لا يُحكى... بل يُرفع إلى السماء.

في الدوار، لم يكن الخبر واحدًا. كلّ واحد صنع له حكاية. منهم من قال: «ولدٌ شجاع... قال ما يجب أن يُقال». ومنهم من خفّض صوته: «الدولة لا تسامح... الله يستر». ومنهم من التزم الصمت، ليس لأنه لا يملك رأيًا، بل لأنه يعرف أن الكلام قد يُكلّف كثيرًا. صار اسمك يُقال بحذر، أحيانًا بفخر، وأحيانًا بخوف، وأحيانًا كأنه سرّ.

في ذلك اليوم، لم يتغير شيء في شكل الدوار. الشمس أشرقت كعادتها، والأطفال ركضوا في الأزقة، والماشية عادت عند الغروب. لكن شيئًا ما تغيّر... في الداخل. صار لكل بيت حذرٌ جديد، ولكل نظرة معنى إضافي، ولكل صمت وزن.

أما بيتكم، فصار أهدأ من المعتاد. الأب يتكلم أقل، والأم تدعو أكثر، والجدران... تحفظ ما لا يُقال.

هكذا، لم يكن الاعتقال حدثًا في المدينة فقط، بل طريقًا امتدّ خفيًا حتى الدوار. هناك، حيث لا تُكتب الأخبار في الجرائد، لكنها تُكتب... في القلوب.

(يتبع...)

متى تتكشّفُ عظمة الإنسان؟

نورالدين موعابيد

يقول Exupéry :»إن حقيقة الإنسان لتتكشّف حينما يُقاسُ بما يعترضه من عوائق»، وقوله، هذا، عين العقل، إذ تقومُ علبته السوداءُ(شخصيته) وفق كفاية مفروض فيه أن يكون عبّأ كل ما أوتي ابتغاء بنائها وتطويرها، هيَ«كفاية المواجهَة»، لاسيما أن زمن «الجاهز» قد ولّى إلى غير رجعة، بعدما لم تعُد المهادنةُ المُخاتلة تجدي فتيلا، وإنما أضحَى النضال المستميت ضد أرخبيل القهر، متصدر الضرورات حتى ولو في أسوإ الوحل. ولا جرم أن الممانعة والمقاومة ليَستا متأتيتين بيسر، بل قد يكون دونهما، أحيانا، خرط القتاد مما يستدعي تعداد المحاولات،و تحريك الاستراتيجيات. وفي تقديرنا أن المواجهة مهما كانت شرسة، فإن من آمن بحتمية الانتصار فيها لا/لن يستسيغ «أنصاف الحلول»، نحو قول الشاعر أبي فراس، على الرغم من أرستقراطيته:

ونحن أناس لا توسُّط عندنا
لنا الصدرُ دون العالمين أو القبرُ
تهون علينا في المعالي نفوسُنا
ومن خطب الحسناء لم يغلها المهرُ

وغنيّ عن البيان أن كفاية مواجهة العراقيل و الصعاب والإكراهات، مرتهنة بكفايات أخرى متضامّة بأكثر من وشيجة جدلية،نظير «الكفاية المنهجية»بمختلف أطيافها المنظمة،المعقلنة تخطيطا و تدبيرا ،المتجاوزة «الرواية» إلى «الدراية».. والكفاية الثقافية التي ترضع أثداء مرجعيات راكمتها البشرية استنادا إلى التجارب التاريخية المظفرة، المنتصرة على الاستبداد، قاهرةالاستعباد..هكذا يمكن أن يحقق الإنسانُ فاعليته وإبداعيته التغييرية. وقد أكد Bachelard أنه لاشيء يُعطى،و إنما كل شيء يُبنى.Rien n'est donné,tout est construit،و من المقولات التي لطالما رددها المربون و الباحثون،ليثبتوا أن الإنسان هو صانع التاريخ:»كُلُّنا مبدع في حدود إمكاناته.»وإن شئت قلت إن الإنسان بعلاقاته السوسيو ثقافية والسياسيةالجدلية ،مبدع بالقوة،حسبه أن ينتزع كونه مبدعا بالفعل.ولا موارية في أن عظمة الكائن البشريّ مشروطة بأن تكون حاله بعد حين(التحوّل،التحويل) أرقى مما هي عليه،و من ثمة فهو يُحبط ولا يُحبط(بفتح الباء)،يُحبط المؤامرات و المناورات والدسائس التي تحاك ضد الإنسانية،فلا يفتر عزمه، و لا يتراخى حزمه، فلا ينال منه التعب و النصب،بل إنه ينبعث كما طائر الفينيق،منتصرا على صخرة سيزيف،مباركا نار بروموسيوس..فطوبى للشرفاء،و مرحى بالكرماء.! هؤلاءِ و أولئك الذين يرفضون أن يُدنّس عرضُهم،هكذا يمكنهم أن يحلقوا بعيدا،و ليس عليهم إن بدوا صغارا لمن لا يُجيد الطيران،كما قال «نيتشه».Nietzsche

اصدارات:

1 - لازال الروائي احمد بطاح يشق طريقه الابداعي باصرار بعد مراكمة مجموعة من الأعمال في جنس الرواية.والذي اتخذ من فضاء الصحراء موضوعا يستحضر مجالها الممتد برمالها وطيورها وحيواناتها وانسانها وأعشابها وعيش سكانها وترحال أهلها وتمدنهم وافراحهم وعواطفهم .مركزا على صراع خفي أحيانا وتارة ظاهر للعيان.صراع الحداثة والمحافظة .ترى من ينتصر؟ هل تصمد القبيلة بتجلياتها وحمولاتها التاريخية أو تتنازل عن بعض القيم ؟والتي يرى الكاتب بكل جرأته في بعض أعماله أنها لم تعد مناسبة .لاشك أن المحارب من وادي النعام هو استيطان الأسطورة في هذه البيأة .

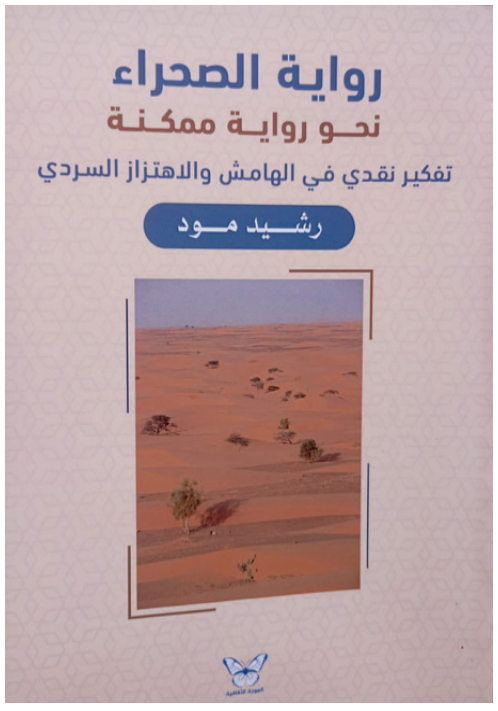

-2 صدر للاستاذ الباحث رشيد مود إصداره الثاني تحت عنوان رواية الصحراء نحو رواية ممكنة تفكير نقدي في الهامش و الاهتزاز السردي

يشتغل الباحث فيه على أعمال من الهامش لكل من معاذ الجحري وأحمد بطاح وعبدالله البقالي والسعيد فلاق وعبد اللطيف صردي موظفا جهازا مفاهميا غربيا .انها بحق مغامرة في النقد الأدبي التي تسبر أغوار أدب الهامش .

عبد النبي بوكرين:

عبد النبي بوكرين، من مدرسة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى واجهة الدفاع عن الحق في الشغل والكرامة

تستضيف جريدة «النهج الديمقراطي» هذا الأسبوع الرفيق عبد النبي بوكرين مناضل النهج الديمقراطي العمالي وأحد الوجوه التي تشرّبت قيم الصمود من داخل المدرسة العريقة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب. يجرّ بوكرين خلفه تجربة حقوقية وتنظيمية غنية؛ فهو عضو مكتب فرع فاس سايس للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كما بصم بفعالية على مسار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، حيث تولى مسؤولية كاتبها الوطني في المؤتمر الوطني السادس عشر، قبل أن يجدد فيه الرفاق الثقة بانتخابه رئيساً للإطار العتيد عقب المؤتمر الوطني السابع عشر.

تقديم

> الرفيق عبد النبي بصفتكم رئيساً لإطار صامد يكافح من أجل الحق في الشغل؛ كيف تقرؤون في الجمعية الوطنية الترابط الحاصل بين أزمة الرأسمالية التبعية في المغرب وتفاقم نسب البطالة في صفوف حاملي الشهادات؟

< إن التجربة التاريخية علمتنا أن لا شيء يتحرك خارج منطق التاريخ وصيرورته؛ ومن هذا المنطلق، نستشف أن الحركة الاقتصادية -خاصة في ظل مرحلةٍ «التمركز» التي بلغت ذروتها اليوم وأصبحت كلا لا يتجزأ، فمنظومة الاقتصاد العالمي تتسم بترابط وثيق، يكاد يكون **«ترابطا مشيميا»**، حيث تؤثر التحولات الدولية الكبرى في بنية الاقتصادات الوطنية وتتأثر بها. وما نعيشه اليوم من تداعيات إغلاق «مضيق هرمز» على الاقتصاد العالمي ليس إلا نموذجا حياً لمدى هشاشة الاقتصادات التبعية، بل وامتداد هذا التأثير ليزعزع استقرار دول «المركز الأوروبي» والولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

والسؤال الذي يفرض نفسه: ما موقع المغرب ضمن هذه المعادلة المعقدة؟

الإجابة لا تحتاج إلى تمحيص دقيق؛ إذ إن دخول الاستعمار للمغرب سنة 1912 أدى إلى فرملة التطور الطبيعي لبنيته الاقتصادية، ليُختزل دوره في وظيفة «تكميلية» ضمن مسلسل الإنتاج العالمي. وقد كرّس هذا الوضع عبر **«برجوازية طفيلية تبعية»** عجزت تاريخياً عن القيام بأدوارها التاريخية، وارتهنت بشكل مطلق لإملاءات صناديق المال الدولية. نتيجة لذلك، نعيش اليوم على وقع الارتفاعات الصاروخية في الأسعار، والتوجه المحموم نحو خصخصة القطاعات الاجتماعية، واعتماد سياسات التقشف التي استهدفت إلغاء «صندوق المقاصة»، وهي قرارات تضرب في العمق القوت اليومي لأبناء الشعب المغربي.

إننا في الجمعية الوطنية نؤمن بوجود ترابط جدلي بين طبيعة الاقتصاد التبعي ومختلف الظواهر المجتمعية، وفي مقدمتها «البطالة». فلا يمكن لاقتصاد مرتهن أن يجيب على أزماته البنيوية لأنه ببساطة جزء من «المشكلة» وليس طريقاً للحل؛ فالخيرات والثروات الطبيعية تُستنزف لتلبية حاجيات السوق العالمي، بينما «فائض القيمة» المُنتج -على ندرته- لا يُعاد توجيهه لتغطية النفقات الاجتماعية (صحة، تعليم، نقل)، بل يصب في مصلحة القوى الاستعمارية الكبرى.

هذا الاستنزاف يدفع الدولة نحو «الاستدانة» من المؤسسات المالية العالمية لاقتراض أموالها المنهوبة أصلاً بفوائد مرتفعة. وأمام العجز عن السداد -نتيجة تداخل العوامل السياسية والاقتصادية محلياً ودولياً- يتم رهن الثروات السطحية والباطنية منها، مما يؤدي في المحصلة إلى فقدان السيادة والقرار السياسي، وتفاقم معدلات البطالة ومظاهر الهشاشة الاجتماعية.

بناءً عليه، فإن الظرفية الراهنة تستوجب بناء بدائل تنظيمية قادرة على صياغة إجابات سياسية حقيقية لأزمة الاقتصاد المحلي؛ إجابات تقطع كلياً مع التبعية بكافة مظاهرها، وتؤسس لاقتصاد وطني يرتكز على سياسات شعبية منحازة للجماهير، سياسات لا تكتفي بـ «تدبير» الأزمة أو تبرير البؤس، بل تواجه المعضلات من جذورها بهدف القضاء عليها.

> يركز عددنا هذا على انعكاسات أزمة الرأسمالية على «عموم الكادحين»؛ في ظل سياسات «الدولة الاجتماعية» التي تروج لها الحكومة، أين يجد المعطل نفسه في ظل التضخم وضرب القدرة الشرائية؟

< منذ تحول الرأسمالية من المنافسة كمبدأ قامت عنه إلى الاحتكار أي المرحلة الإمبريالية صارت تعيش في ظل أزمة بنوية تخترقها العديد من الأزمات بشكل دوري، حيث لم تنفع محاولات التجاوز نظرا لكونها صارت نظاما رجعيا يعيق تطور القوى المنتجة وهذا ما يجعل العامل الفلاح والكادح بشكل عام يعيش بين مطرقة الاستغلال وسندان الهشاشة فبالمغرب صار الذهاب للتسوق جحيم لا يطاق يختلط فيه النفسي بالاقتصادي فبين بروباغندا اعلامية كون البلد فلاحي والمطر وفير والدعاية لسمفونية الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، وبين لهيب للأسعار يصير المواطن أمامها عاجزا هل يعود بالقفة لأبناءه أم يؤمن دراستهم وتطبيبهم ، حيرته وعجزه يقوده إلى خلاصة مريرة مفادها أن هناك مغربين واحد واقعي يعيش فيه المقموعين والمهمشين واخر اعلامي يتسم بالرخاء ينعم به مصاصوا دماء شعبنا.

فإذا كان هذا حال الأجير فكيف هو حال المعطل وهنا لا بأس من التذكير ومع قرب « الانتخابات التشريعية» وأمام عرض ما يسمى ب»الحصيلة الحكومية» وانتشار الوعود الوردية أن وعد « رئيس الحكومة» بخلق مليون منصب شغل قد تلاشى وتحول إلى سراب أمام الأرقام الرسمية « للمندوبية السامية للتخطيط» حيث تم خلق 24 الف منصب شغل سنة 2022 و 157 الف منصب سنة 2023 ثم 82 الف منصب سنة 2024 واخيرا 193 الف منصب سنة 2025 اذن نحن امام خلق ما مجموعه 456 الف منصب مع العلم ان المناصب المحدثة ليست اجتهاد او ابتكار بل هو المعتاد والروتيني. فاين نحن من مليون منصب شغل خاصة أن الأرقام المشار إليها لا تعتبر ارقام صافية بل محدثة هكذا فإذا اردنا حساب الصافي يجب ان نربط المناصب المحدثة بالمفقودة وحتى امام التستر الكبير حول ارقام المناصب المفقودة إلا أن التقديرات تذهب إلى فقدان أزيد من 400 الف منصب شغل وهكذا نكون أمام فاجعة اجتماعية شردت الملايين من الأسر وجعلتهم على حافة الفقر إن لم أقل الإملاق. وأمام حقيقة الأرقام لم يخجل « رئيس الحكومة» بكونه قد خلق 850 الف منصب شغل « أظن به يتكلم عن بلد اخر غير المغرب» ، فحكومة شكلية ولا ديمقراطية لم ولن تفي بوعودها والتزاماتها لأنه في ظل نظام لا ديمقراطي لا يتم انتخاب برلمان ليقرر بل ليزكي ويبارك وفي أحسن الأحوال يدبر .

وبالنتيجة يجد المعطل نفسه بعد سنوات من السهر والكد والاجتهاد خارج كل هذا بل عبئا عليه مغتربا في وطنه، ينتظر الفرصة التي قد تأتي أو لا تأتي وفوق كل هذا هو ملزم بدفع مصاريف التنقل لاجتياز مباريات تحكمها المحسوبية والزبونية، ودفع الإيجار في ظل أزمة السكن أمام نهب الملايير من طرف مافيا العقارات، ومفروض عليه أيضا ان يؤدي فواتير الماء والكهرباء والتطبيب الخ ... ، ناهيك عن باقي المصاريف والمستلزمات اليومية وبهذا فالنظام يرتكب جريمة اهدار الطاقات القادرة على الانتاج والإبداع جريمة تستوجب الإدانة والمواجهة .

اذن فما الحل أمام هذا:

الأول استسلامي وربط البطالة بسوء الحظ او عدم الاستعداد الجيد للمباريات واحيانا ربطها بأمور غيبية كالقضاء والقدر في المجمل الإدانة الذاتية والمسؤولية الشخصية، أما الثاني فهو الخيار العلمي عبر تسمية الأشياء بمسمياتها وتحميل مسؤولية البطالة لنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وهنا يطرح خيار النضال وفي هاته النقطة بالذات يتقاطع طموح المعطل مع طموح الحالمين بالتغيير.

> بالحديث عن «الكادحين»، نلاحظ في السنوات الأخيرة تحول التشغيل في القطاع العام نحو «التعاقد» والهشاشة؛ كيف يتقاطع نضال المعطلين اليوم مع معارك الشغيلة التعليمية وباقي الفئات المتضررة من السياسات الليبرالية؟

< إن الحديث عن الكادحين في السياق المحلي الراهن يتجاوز التوصيف الطبقي الكلاسيكي ليشمل فئات واسعة وجدت نفسها بين عشية وضحاها تحت نيران «السياسات النيوليبرالية» التي تهدف إلى جعل الخدمات العمومية سلعة معروضة في السوق وتفكيك علاقات الشغل القارة التي تضمن الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم.

فمن منظورنا يمكننا رصد تقاطع هذه المعارك في النقاط التالية:

1. وحدة المصير تحت شعار «تفكيك الوظيفة العمومية»

حيث لم يعد التعاقد مجرد نمط توظيف، بل أصبح استراتيجية لضرب الاستقرار الاجتماعي فالمعطلون الذين يناضلون من أجل «الحق في الشغل» كحق دستوري ووجودي يصطدمون بآليات تشغيل تقصي التوظيف القار وتنحوا نحو نظام العقدة تارة وتارة اخرى التشغيل الهش والموسمي حيث تهدف إلى تحويل الوظيفة العمومية من مصدر للاستقرار إلى مصدر للشك والريبة حيث تجعل من الموظف كعامل مياوم قد تتخلص منه في أي لحظة تشاء. اذن فكلاهما يواجهان نفس المخطط الذي يسعى لتحويل الموظف من « مركزه القوي» ان شئنا القول إلى «طرف في عقد هش» أو ما يصطلح عليه قانونيا بعقد الإذعان.

2 . وحدة العدو الطبقي والسياسي

تتقاطع هذه النضالات في مواجهة إملاءات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، التي تفرض:

* تقليص كتلة الأجور في القطاع العام.

* رفع اليد عن دعم القطاعات الاجتماعية (تعليم، صحة).

* تشجيع «المرونة» في الشغل.

وهذا ما يطرح تجاوز الفئوية إلى النضال الوحدوي عبر ادراك الفئات المتضررة اليوم أن النضال المنعزل لكل فئة على حدة (المعطلون في جهة، والأساتذة في جهة، والأطباء في جهة أخرى الخ) يخدم مصلحة المخططات الليبرالية التي تراهن على تسرب اليأس وفقدان النفس النضالي وتشتيته ومنه فالنضال المشترك صار ضرورة ملحة عبر خلق تنسيقيات ميدانية على ملفات مشتركة وحضورا متبادلا في الوقفات الاحتجاجية، حيث يرفع المعطل شعار الدفاع عن المدرسة العمومية، ويرفع الأستاذ شعار الحق في الشغل القار للخريجين.

اذن فنحن بحاجة لوعي طبقي يدرك بأن «الهشاشة» هي القاسم المشترك؛ فالمعطل هو «مشروع متعاقد» غداً، والمتعاقد هو «مشروع عاطل» في حال فسخ العقد والنماذج كثيرة في هذا الباب .

3. الربط بين الحقوق الاقتصادية والكرامة السياسية

فنحن ننظر إلى أن الهشاشة في التشغيل هي أداة لضبط المجتمع سياسيا. فالموظف الهش (المتعاقد) يكون أقل قدرة على الاحتجاج أو الانتماء النقابي خوفاً من فقدان لقمة العيش. لذا، فإن معركة الموظف وباقي الفئات هي معركة من أجل الحق في التنظيم والرأي والتعبير، وليست مجرد مطالبة بالشغل او تحسين الأجور.

وبالنتيجة فإن تقاطع نضال المعطلين مع شغيلة التعليم يمثل «جبهة عريضة ضد الهشاشة». إنها معركة ترفض تحويل الإنسان إلى سلعة خاضعة لقوانين العرض والطلب، وتؤكد أن الوظيفة العمومية هي الضامن للعدالة الاجتماعية. ومنه فوحدة الكادحين هي الرد الوحيد الممكن على عولمة الهشاشة؛ فالمعركة اليوم ليست بين فئات، بل بين منطق الربح المادي وتسليع الإنسان ومنطق الحقوق الكونية حيث انها لا تفصل بين الحقوق الاقتصادية وبين الحقوق المدنية والسياسية.

3.هل يمكن اعتبار «عطالة الخريجين» في المغرب مجرد خلل تقني في «سوق الشغل» كما تروج المؤسسات المانحة، أم هي نتيجة حتمية لنمط اقتصادي ريعي يخدم الرأسمال الكبير على حساب القوى المناضلة؟

لا يمكن اختزال «بطالة الخريجين» في المغرب في مجرد «خلل تقني» داخل سوق الشغل أو ارتباك عابر في ميزان العرض والطلب كما تحاول المؤسسات المانحة تسويقه؛ بل هي نتاج حتمي لنمط اقتصادي تبعي اتسمت ولادته القيصرية بالعجز عن الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتنامية. إن البطالة هنا ليست ظاهرة عرضية أو نتيجة لسوء تدبير «حكومي» معزول، بل هي إفراز طبيعي لبناء تحتي يرتكز على اقتصاد الريع والخدمات، وهو نمط يعجز بنيويا عن خلق فرص شغل كافية تستوعب النمو الديمغرافي أو إنتاج فائض قيمة يضمن تغطية النفقات الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق تتكسر الادعاءات التي تحاول عزل البطالة عن سياقها الاقتصادي الكلي، والتي تعزو الظاهرة تارة لتقلبات المناخ (الجفاف) وتارة للأزمات الصحية أو البيئية. إن هذه الطروحات ما هي إلا محاولات للتملص من المسؤولية السياسية، وحجب حقيقة أن الاقتصاد الحالي يعاني من عجز مزمن تجاوز مرحلة الحلول الترقيعية (المسكنات) ليصل إلى «أزمة وجودية» تستوجب التغيير الجذري أي استئصاله من جذوره.

وانطلاقاً من العلاقة الجدلية بين الاقتصاد (كقاعدة مادية) والظواهر الاجتماعية، نجد أن تغول الإمبريالية العالمية وسياساتها القائمة على استنزاف الإنسان والطبيعة، لم يعد يهدد الاستقرار الاجتماعي فحسب، بل صار يهدد استمرار الجنس البشري والتوازن البيئي للكرة الأرضية. ومن هذا المنطلق، يصبح التحول الاقتصادي ضرورة تاريخية، ليس فقط لامتصاص البطالة، بل كشرط أساسي لمواجهة الأزمات الدورية التي يفرزها النظام الرأسمالي العالمي.

في الختام، إن ما استعرضناه من تحليل لواقع «البطالة» بالمغرب والترابط العضوي بين أزمات الرأسمالية والسياسات النيوليبرالية المتبعة، يؤكد أن المعركة اليوم ليست معركة أرقام أو إحصائيات، بل هي معركة سياسية وصراع وجودي من أجل الكرامة. إن «المعطل» في ظل هذا النظام التبعي ليس ضحية لـ «سوء حظ»، بل هو ضحية لنمط اقتصادي استنزافي يقدم مصالح الرأسمال العالمي والبرجوازية الطفيلية على حساب الحقوق الأساسية للشعب المغربي.

إن رهاننا في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب يظل ثابتا: الوعي بأن خلاص الكادحين، معطلين وأجراء، يمر حتماً عبر توحيد النضالات الميدانية والقطع مع سياسات الهشاشة والتبعية، في أفق بناء اقتصاد وطني شعبي يخدم الإنسان ولا يزحف نحو الأرباح.

كما لا يسعنا في نهاية هذا الحوار إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجريدة «النهج الديمقراطي»؛ هذا المنبر المناضل الذي عودنا دائما على فتح نوافذ الحرية وصوت من لا صوت لهم. نثمن عاليا دوركم الإعلامي المنحاز لقضايا الكادحين، وحرصكم الدائم على تسليط الضوء على المعارك الميدانية في وقت تشتد فيه لغة التضليل والبروباغندا الرسمية.

السودان: أية تسوية لأية أطماع؟

المصطفى خياطي

يشكّل الصراع الدائر في السودان منذ اندلاع المواجهات المفتوحة بين الجيش وقوات الدعم السريع لحظة مكثّفة لتناقضات تاريخية عميقة في البنية الاجتماعية والسياسية للدولة السودانية. ومن منظور ماركسي، لا يمكن فهم هذا الصراع باعتباره مجرد تنافس على السلطة بين جنرالات، بل هو تعبير عن أزمة بنيوية في نمط الإنتاج، وطبيعة الدولة، وموقع السودان داخل النظام الرأسمالي العالمي.

أول ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الدولة السودانية، منذ الاستقلال، لم تتطور كدولة برجوازية وطنية مكتملة، بل ظلت أسيرة تحالفات بين بقايا الإقطاع الزراعي، والبرجوازية التجارية الطفيلية، والمؤسسة العسكرية. هذه الكتلة الحاكمة لم تنجح في بناء قاعدة إنتاجية صناعية مستقلة، بل اعتمدت على تصدير المواد الخام (كالذهب، والصمغ العربي، والمنتجات الزراعية) وعلى الريع الخارجي. هذا النمط من "الرأسمالية التابعة" جعل الاقتصاد هشا، وعرضة للتقلبات، وعاجزًا عن استيعاب القوى العاملة المتزايدة.

في هذا السياق، نشأت قوات الدعم السريع كامتداد لاقتصاد الحرب، خاصة في دارفور، حيث تم تسليح ميليشيات محلية للقيام بوظائف قمعية خارج الأطر التقليدية للدولة. ومع مرور الوقت، تحولت هذه القوات إلى فاعل اقتصادي مستقل، يسيطر على مناجم الذهب وشبكات التهريب، ويرتبط بعلاقات مباشرة مع قوى إقليمية ودولية. وهنا يظهر بوضوح ما يسميه التحليل الماركسي "تفتت احتكار العنف الشرعي" لصالح مراكز قوة متنافسة داخل الطبقة الحاكمة نفسها.

الصراع الحالي، إذن، هو صراع داخل الكتلة المسيطرة، بين جناحين: جناح المؤسسة العسكرية التقليدية المرتبطة بجهاز الدولة البيروقراطي، وجناح "البرجوازية العسكرية الجديدة" التي راكمت ثروتها عبر اقتصاد الحرب والنهب. كلا الطرفين لا يمثل مصالح الجماهير الشعبية، بل يتنازعان حول من يسيطر على جهاز الدولة باعتباره أداة للنهب وإعادة توزيع الفائض.

لكن ما يعطي هذا الصراع طابعه العنيف والممتد هو تشابكه مع مصالح الإمبريالية. فالسودان يحتل موقعًا استراتيجيًا مهمًا، ويملك موارد طبيعية مغرية. لذلك، تتدخل قوى إقليمية (مثل بعض دول الخليج) ودولية (كالولايات المتحدة وروسيا) بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر دعم هذا الطرف أو ذاك، أو عبر السعي لإعادة ترتيب المشهد بما يضمن استمرار تدفق الموارد وحماية الاستثمارات. بهذا المعنى، يصبح الصراع السوداني جزءًا من إعادة تشكيل أوسع للتوازنات في الرأسمالية العالمية.

من زاوية ماركسية/طبقية ، يمكن القول إن غياب طبقة عاملة منظمة ومستقلة سياسيًا هو أحد العوامل الحاسمة في انزلاق الوضع إلى هذا الشكل من الحرب. صحيح أن السودان شهد حركات جماهيرية قوية، خاصة في ثورة 2019-2018، حيث لعبت لجان المقاومة والنقابات وتجمع المهنيين دورًا بارزًا في إسقاط النظام السابق. غير أن هذه الحركة لم تنجح في بناء أداة سياسية ثورية قادرة على تفكيك جهاز الدولة القديم وإقامة سلطة بديلة تعبر عن مصالح العمال والفلاحين.

لقد تم احتواء الزخم الثوري عبر تسويات مع المؤسسة العسكرية، ما سمح بإعادة إنتاج النظام بشكل معدل. وهذا يؤكد أطروحة ماركسية أساسية: لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي دون تحطيم بنية الدولة القديمة، وليس مجرد إصلاحها أو تقاسم السلطة معها.

أما مآلات الصراع، فيمكن تصورها ضمن عدة سيناريوهات، كلها مرتبطة بميزان القوى الطبقي:

أولًا، سيناريو الحسم العسكري لصالح أحد الطرفين. في هذه الحالة، ستتم إعادة توحيد جهاز الدولة تحت قيادة المنتصر، لكن دون تغيير جوهري في طبيعته الطبقية. سيستمر النمط الريعي التابع، مع تعميق القمع لإخضاع الجماهير. هذا السيناريو يعني استقرارًا هشا، قابلًا للانفجار مجددًا.

ثانيًا، سيناريو الاستنزاف الطويل، حيث يستمر القتال دون حسم، ما يؤدي إلى تفكك الدولة إلى مناطق نفوذ، وتفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية. هذا الوضع قد يفتح الباب أمام تدخلات خارجية أعمق، وربما مشاريع تقسيم فعلي للبلاد. من منظور ماركسي، هذا يعكس وصول التناقضات إلى مستوى يعجز فيه النظام القائم عن إعادة إنتاج نفسه.

ثالثًا، وهو الأقل احتمالًا لكنه الأكثر تقدمية، يتمثل في عودة الحركة الجماهيرية إلى الساحة بشكل مستقل، مستفيدة من إنهاك الأطراف المتحاربة. إذا استطاعت الطبقة العاملة وحلفاؤها في الريف تنظيم أنفسهم في إطار سياسي ثوري، فقد يطرح ذلك إمكانية تغيير جذري، عبر إسقاط كل أطراف الصراع وبناء سلطة شعبية ديمقراطية.

غير أن تحقق هذا السيناريو يتطلب شروطا صعبة: إعادة بناء النقابات، توحيد لجان المقاومة، وتجاوز الأوهام الإصلاحية، مع بلورة برنامج اقتصادي-اجتماعي واضح يقطع مع التبعية والريع، ويطرح بديلًا قائمًا على العدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية.

في المحصلة، الصراع في السودان ليس حادثًا عابرًا، بل هو تعبير مكثف عن أزمة الرأسمالية التابعة في بلد لم تحسم فيه بعد مهام الثورة الديمقراطية والاجتماعية. وبينما تتصارع أجنحة الطبقة الحاكمة على الغنيمة، يبقى مستقبل السودان الحقيقي مرهونًا بقدرة جماهيره على تنظيم نفسها كقوة مستقلة، قادرة على قلب موازين القوى وفتح أفق تاريخي جديد.

حدث الأسبوع

الاستيلاء على مقر أوطم عدوان مخزني جديد... لنناضل معا لصده

الفصائل الطلابية لأوطم هي قطب الرحى في هذه المعركة، وهي مدعوة لبناء الأدوات النضالية والتنظيمية الكفيلة بتعبئة الجماهير الطلابية في مختلف المواقع الجامعية على أرضية معركة وطنية.

أقدمت الحكومة المخزنية، في جنح الظلام، على الاستيلاء على المقر المركزي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب الكائن بحي الليمون بالرباط، في عدوان جديد قديم على الحركة الطلابية والرصيد النضالي التاريخي للطلبة وعموم الجماهير الشعبية.

يمثل هذا العدوان المخزني حلقة إضافية ضمن مسلسل القمع والحصار والانتهاكات التي تتعرض لها الحركة الطلابية المغربية، في سياق سياسي واجتماعي مأزوم، لم يجد معه النظام من أجوبة سوى القمع، وهو ما يبرهن عليه القمع الشديد الذي جوبهت به حركة جيل زد، ومحاصرة الفعل النضالي الطلابي، وطرد الطلاب المناضلين كما يجري في موقع القنيطرة، والمخططات التصفوية في مجال التعليم، واضطهاد فصائل مشجعي الفرق الرياضية.. وغيرها من ضروب القمع التي يرزح تحتها شباب شعبنا.

استولت الحكومة على مقر منظمة قانونية لم يصدر في حقها أي حكم قضائي بالحل منذ رفع الحظر القانوني عنها سنة 1978، وبالرغم من إصدار محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 20 يوليوز 2020، حكما نهائيا يقضي بإسقاط الدعوى الاستعجالية التي رفعها رئيس الحكومة ووزير الشباب والرياضة بهدف مصادرة المقر المركزي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعد حكمها بعدم الاختصاص.

مثل ذلك القرار القضائي حينها انتصارا تاريخيا لإرادة الحركة الطلابية المغربية والقوى التقدمية والديمقراطية، بعد المعركة البطولية التي جرى خوضها بقيادة من لجنة متابعة خلاصات اللقاء التشاوري الأول والثاني، وهيئة الدفاع، ولعبت فيها فصائل الحركة الطلابية دورا أساسيا، خصوصا من خلال التعبئة النضالية التي شهدتها الجامعة المغربية؛ وأثبت ذلك الانتصار أن اتحاد الإرادات والنضال المشترك يجدي.

تتويج المسيرة الوطنية بمناسبة الذكرى 60 لتأسيس أوطم بالتظاهر داخل المقر بتاريخ 25 دجنبر 2016.تتويج المسيرة الوطنية بمناسبة الذكرى 60 لتأسيس أوطم بالتظاهر داخل المقر بتاريخ 25 دجنبر 2016.

وضدا في شرعية ومشروعية قضية المقر المركزي لأوطم، وحق الطلاب الكامل فيه، استمرت الحكومة في إجراءاتها التعسفية للسطو على هذه البناية، خصوصا بعد مباشرة وزارة الشباب إجراءات غير قانونية، وبدون أي سند، لافراغه والسطو عليه منذ يونيو 2022، هو ما تصدت له لجنة المتابعة بتنظيم وقفة احتجاجية أمام المقر يوم الإثنين 27 يونيو 2022.

والآن، قامت الدولة المخزنية بالاستيلاء على المقر التاريخي لأوطم، وأحاطته بسور عال شبيه بأسوار السجون، محاولة إخفاء فعلها المشين بأشجار الخيزران، في فعل يذكرنا بأساليب مافيات العقار.

إن هذا العدوان المخزني على الحركة الطلابية ليس معزولا عن كل ما تتعرض له القوى المناضلة والشعب المغربي من قمع واضطهاد، ولقد بات التصدي له عبر النضال الوحدوي والمنظم ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

يشكل الرصيد النضالي للحركة الطلابية تحت لواء إطارها العتيد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعموما الخبرات والتجارب والتراكمات التي حققتها الحركة الجماهيرية العامة، كنزا ثمينا يمكن الاستناد عليه في خوض معركة منقطعة النظير لاسترجاع المقر المركزي التاريخي لأوطم وإعادة تشغيله من طرف الطلبة.

مثلت تجربة اللقائين التشاوريين الأول والثاني لوقف مصادرة مقر أوطم، ولجنة المتابعة المنبثقة عنهما أحد أعمدة المعركة التي تم خوضها، ومن المطلوب الاستناد عليها في معركة التصدي لخطوة الإستيلاء الجائرة على المقر.

الفصائل الطلابية لأوطم هي قطب الرحى في هذه المعركة، وهي مدعوة لبناء الأدوات النضالية والتنظيمية الكفيلة بتعبئة الجماهير الطلابية في مختلف المواقع الجامعية على أرضية معركة وطنية تشمل جميع مطالب الطلبة، وكسب رهان إعادة بناء النقابة الطلابية أوطم في معمعان النضال، واسترجاع النقابة الطلابية.

إن القوى الشبابية والنقابية والسياسية والحقوقية، وقدماء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وكل الأصوات الحرة والغيورة، مطالبة بالمساهمة في هذه المعركة ودعمها بجميع الوسائل الممكنة، وإسناد الحركة الطلابية في حقها في مقر نقابتها التاريخية، وفي التنظيم والتعبير.

معا نناضل، معا ننتصر.

كلمة موقع شبيبة النهج الديمقراطي العمالي.